أثر سياسة الحد الأدنى للأجور على الإنفاق الاستهلاكي والفقر في مصر

أ.م.د/ عزت ملوك قناوي

قائم بعمل رئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة

– كلية التجارة– جامعة كفر الشيخ

أثر سياسة الحد الأدنى للأجور على الإنفاق الاستهلاكي والفقر في مصر

أ.م.د/ عزت ملوك قناوي

قائم بعمل رئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة– كلية التجارة– جامعة كفر الشيخ

الملخص :

يشكل تزايد معدلات الفقر بشكل مستمر في الدول النامية ومنها مصر أهم التحديات التي تعوق تحقيق أهداف التنمية. ففي بداية يناير ٢٠١٤ قررت الحكومة المصرية تطبيق سياسة الحد الأدنى للأجور الشهرية، باعتبارها واحدة من أدوات السياسة العامة لتحقيق أهداف الحد من تزايد معدلات الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية. ويستهدف البحث تقدير الحد الأدنى للأجر الشهري المطلوب لمواجهة ارتفاع الأسعار، ومقارنة ذلك مع سياسة الحد الأدنى للأجور التي تم تطبيقها من قبل الحكومة لمعرفة مدى جدوى هذه السياسة في مساعدة الفقراء على الخروج من دائرة الفقر. وقد تم استخدام منهج التحليل الوصفي والكمي من خلال الاعتماد على نتائج ميزانية الأسرة، من خلال مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٤/٢٠١٥ الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وقد أوضحت نتائج البحث أن الدخل ومستوى التعليم، وحجم الأسرة، ونوع العمل، واستقرار العمل تعد أهم العوامل الرئيسية لمسببات الفقر في مصر. كما أشارت النتائج إلى أن أسعار السلع والخدمات(معدل التضخم الحقيقي) ترتفع بمعدلات أعلى بكثير من معدلات ارتفاع الرواتب والأجور الإسمية. وقد اقترحت الدراسة ضرورة إعادة النظر في سياسة الحد الأدنى للأجر الشهري دورياً لمواكبة التضخم بهدف التخفيف من حدة الفقر وتمكين الفئات الفقيرة من المساهمة في الأداء الاقتصادي لتحقيق الأهداف الإنمائية. بجانب ضرورة العمل على توسيع شبكات الأمان والضمان الاجتماعي وتفعيل دور المنظمات غير الحكومية بشكل أكثر فعالية بهدف تنمية المناطق الفقيرة.

الكلمات المفتاحية : الحد الأدنى للأجور الشهرية، فئات الإنفاق الاستهلاكي، مجموعة الإنفاق على السلع والخدمات ،مؤشرات الفقر.

١ - مقدمة :

على الرغم من أن قضية التنمية بأبعادها المختلفة والتي تعنى في نهاية المطاف التحسن المستمر في نوعية الحياة تعد على رأس القضايا ذات الأولوية المطروحة على جدول أعمال الدول المتقدمة والنامية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها في الدول النامية نظراً لمواجهتها العديد من التحديات، وعلى رأسها تزايد معدلات الفقر بشكل مستمر. وهناك اقتناع شبه عام لدى كافة المختصين ، بأن الفقر ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد، منها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والوقائي. ويعتبر البنك الدولي من أبرز المؤسسات الدولية التي أرست مفهوم خط الفقر، واحتسبت خطوط فقر عدة على الصعيد العالمي منذ عام ١٩٨٠، كما سعت إلى تعميم مفهومها ومنهجية القياس التي تعتمدها في مختلف الدول. كما برزت في السنوات الأخيرة مقاربات أخرى قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئات دولية وأكاديمية، سعت إلى تقديم تعريف للفقر ووسائل قياسه أكثر اتساعاً من تلك المقترحة من قبل البنك الدولي. فلا تزال وسائل القياس الأكثر شيوعاً هي القياس التقليدي الذي طوره البنك الدولي، أي تبني تعريف الفقر باعتباره فقر الدخل، وقياسه من خلال خطوط الفقر التي تحسب استناداً إلى بيانات مسوح إنفاق الأسر (***معهد أديب،٢٠٠٣***). ويعرف الفقر بأنه "عدم القدرة على بلوغ الحد الأدنى من الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن الفرد من الحياة الكريمة". وجدير بالذكر أن معدلات الفقر يتم قياسها باستخدام خطوط الفقر وكذلك تتبع الفقر مع مرور الزمن، ومقارنته عبر مجموعات سكانية مختلفة. ووفقاً لمؤشرات التنمية بالأمم المتحدة والتي تستخدم

خط الفقر القومي لدولة معينة كمقياس للظروف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، فإن معدل الفقر القومي هو النسبة المئوية من مجموع السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر القومي(***فشك حسنين،٢٠٠٣***).

ويعتبر بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك من الأبحاث الأسرية ذات الأهمية الخاصة التي تجريها الأجهزة الإحصائية في مختلف دول العالم نظراً لأنها توفر بشكل كبير البيانات التي يتم الإعتماد عليها في قياس مستوى معيشة الأسر وكذلك إرساء قواعد معلومات لقياس الفقر، ووضع برامج المساعدات الإجتماعية ، وتوفير الأوزان اللازمة لتركيب الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين التي تعد مؤشراً هاماً لقياس التضخم.

وقد تم إجراء أول بحث تجريبي (لميزانية الأسرة) في مصر عام ١٩٥٥ صممته ونفذته لجنة الإسكوا بالمجلس الدائم للخدمات العامة في ثلاث قرى بمحافظة الجيزة بعينة حجمها (٧٥٠) أسرة. وفي عام ١٩٥٩ تم إجراء بحث على نطاق أكبر شمل جميع محافظات الجمهورية بعينة حجمها (٦٣٦٧) أسرة موزعة بنسبة ٥١,٥% للحضر، ٤٨,٥% للريف. واستمر إجراء البحوث بعد ذلك بشكل زمني غير منتظم. وفى عام ١٩٩٠/١٩٩١ تم تغيير " أبحاث ميزانية الأسرة " إلى " أبحاث الدخل والإنفاق والإستهلاك" حيث تم إجراء بحث بعينة حجمها (١٥٠٠٠) أسرة موزعة بنسبة ٦٠% للحضر، ٤٠% للريف. واستمر إجراء البحوث منذ ذلك بشكل زمني منتظم كل خمس سنوات (***The Central Agency for Public Mobilization and Statistics,2009***) حتى عام ٢٠٠٧ ثم أصبح إجراء البحوث بعد ذلك اعتباراً من ٢٠٠٨/٢٠٠٩ يتم كل سنتين. ويعتبر بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في مصر لعام ٢٠١٤/٢٠١٥ هو أخر الإحصاءات المتاحة والتي يعتمد عليها هذا البحث كمصدر رئيسي في توفير البيانات ومقارنتها مع بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ١٩٩٩/٢٠٠٠.

٢ - *مشكلة البحث :*

على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة المصرية منذ التسعينات لتحقيق أهداف التنمية في ضوء الإصلاحات الهيكلية والديمقراطية والخصخصة، إلا أن معدلات الفقر تتزايد باستمرار، حيث تشير مؤشرات الفقر التي نشرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠ – ٢٠١٤/٢٠١٥) إلى أن نسبة الفقر ارتفعت من ١٦,٧% عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٢١,٨% عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ ثم إلى ٢٥,٢% عام ٢٠١١ ثم إلى ٢٦,٣% عام ٢٠١٢/٢٠١٣ ثم إلى ٢٧,٨ % من عدد السكان في عام ٢٠١٤/٢٠١٥ وهي النسبة الأعلى منذ عام ٢٠٠٠. ونتيجة لذلك لم يشعر المواطنين بالتحسن النوعي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة، وخاصة أولئك الذين ينتمون إلى الفئات الفقيرة والأكثر فقراً. لذلك فإن رفع مستوى المعيشة للمصريين يعد أحد الركائز لتحقيق التنمية المستدامة في الفترة المقبلة.

ولتحقيق هذا الغرض كان لابد من وضع وتنفيذ سياسة الحد الأدنى للأجور الشهرية والتي من المتوقع أن تؤدى إلى مزيد من التغيرات الإيجابية في تحسن مستوى المعيشة والمساهمة في تنمية المجتمع والحد من الفقر. وفي أكتوبر ٢٠١٣ قررت الحكومة المصرية بدء تطبيق سياسة الحد الأدنى للأجور الشهرية اعتباراً من يناير ٢٠١٤، من خلال رفع الحد الأدنى للأجر الشهري تدريجياً إلى ١٢٠٠ جنية للشخص العامل من أجل تمكين الأفراد من الحصول على احتياجاتهم الاستهلاكية المختلفة وللحد من تزايد معدلات الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين الأجور.

وفى ضوء ما سبق تكمن مشكلة البحث في الإجابة على **السؤال المطروح:** ما مدى مساهمة سياسة الحد الأدنى للأجور الشهرية للعاملين بالحكومة أو القطاع العام في تغطية الحاجات اليومية للمواطنين الفقراء من مجموعات الإنفاق الاستهلاكي للسلع والخدمات المختلفة والخروج من خط الفقر القومي؟

٣- هدف البحث :

يستهدف البحث دراسة وتحليل تأثير تطبيق سياسة الحد الأدنى للأجور الشهرية منذ بداية يناير ٢٠١٤ على الفئات الفقيرة ومدى قدرتهم على تغطية احتياجاتهم الاستهلاكية اليومية من السلع والخدمات المختلفة وفقا لمجموعات الإنفاق الرئيسية المختلفة في ضوء زيادة أسعار المواد الغذائية مؤخراً، ومدى قدرة تطبيق هذه السياسة على تمكين هؤلاء الفقراء للخروج من خط الفقر القومي ورفع مستوى المعيشة وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين الأجور.

كما يهدف البحث إلى تحديد سيناريوهات الإنفاق الأسرى المقترحة وتقدير الحد الأدنى للأجور السنوية المطلوبة للأسرة ومقارنتها بالحد الأدنى للأجر الشهري المحدد من قبل الحكومة. وأخيراً ينتهي البحث باستخلاص مجموعة من النتائج التي تم التوصل إليها مع اقتراح بعض التوصيات التي من شأنها التخفيف من حدة الفقر وتحسين الأجور.

٤- منهجية البحث ومصادر البيانات:

يعتمد البحث على استخدام منهج التحليل الوصفي والكمي من خلال الاعتماد على نتائج ميزانية الأسرة، من خلال مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٥/٢٠١٤ (حيث بلغ حجم عينة البحث 25000 أسرة معيشية موزعة على الحضر والريف) وكذلك مسح عام ٢٠١٣/٢٠١٢ الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن الحد الأدنى للأجور الشهرية المطلوبة للسماح للأفراد الذين ينتمون إلى الفئات الفقيرة للحصول على احتياجاتهم اليومية من مجموعات الإنفاق الاستهلاكي المختلفة. وتشمل هذه الفئات الفقيرة أفراد الأسرة التي تقع ضمن فئات الإنفاق السنوي أقل من ٢٠٠٠-٢٠٠٠٠ جنية مصري على أساس مؤشرات الفقر. ويبلغ إجمالي عينة عدد الأسر تحت الفئات المحددة نحو ٩٠٠٩ أسرة أو ٣٦% من مجموع عينة المسح ، ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين فرعيتين، تضم المجموعة الأولى منها ١٨٩ أسرة (بعدد ٢٥٧ شخص) وتشمل فئات الإنفاق السنوي أقل من ٢٠٠٠ حتى ٥٠٠٠ جنيه، وهي الفئات التي تشمل الأفراد الفقراء ذوي الإنفاق اليومي الواقع تحت خط الفقر القومي، بما في ذلك الفئات الفقيرة للغاية. بينما تضم المجموعة الفرعية الثانية ٨٨٢٠ أسرة (بعدد ٣٤٢٥٨ شخص)، وتشمل فئات الإنفاق السنوي أكثر من ٥٠٠٠ جنية إلى ٢٠٠٠٠ جنية، وهي الفئات التي تشمل الأفراد ذوي الإنفاق اليومي الواقع بين الحدين الأدنى (LPL) والأعلى(UPL) لخط الفقر القومي. وبعد ذلك يتم تقدير الأجور المطلوبة من خلال مقارنة الحد الأدنى للأجر الشهري المحدد رسمياً من قبل الحكومة المصرية بمبلغ وقدرة ١٢٠٠ جنية للشخص العامل وذلك اعتباراً من يناير ٢٠١٤، في إطار ثمانية سيناريوهات للأسر المقترحة والتي تم تصميمها على أساس متوسط حجم الأسرة.

ولأغراض المقارنة فقد تم افتراض أن ٥٠% من الأسر المقترحة في إطار كل سيناريو لها موظف واحد (رب الأسرة)؛ في حين أن باقي النسبة وهى ٥٠% أخرى لها اثنين من العاملين (رب الأسرة وزوجته)، وذلك

لمعرفة مدى كفاية الحد الأدنى للأجر الشهري المحدد رسمياً من قبل الحكومة لتغطية احتياجات الأفراد الذين يعانون من الفقر وكذلك الفقر المدقع ، والخروج بها من خط الفقر وبالتالي الحد من الفقر في مصر.

ومن حيث مصادر البيانات فقد اعتمد البحث بشكل رئيسي على ميزانية الأسرة من خلال مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة والتي أجراها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠١٤/٢٠١٥ ومقارنتها مع بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة لعام ١٩٩٩/٢٠٠٠. بجانب الاعتماد على بيانات أسعار التجزئة للسلع الغذائية المنشورة في مركز دعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري، بالإضافة إلى بعض الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث.

٥- *فرضية البحث:* ينبني البحث على الفرضية التالية:-

عدم كفاية الحد الأدنى للأجر الشهري المحدد من قبل الحكومة المصرية للعامل أو الموظف وهو (١٢٠٠ جنية / شهر) لتغطية نفقات الأسرة المصرية والخروج من خط الفقر القومي.

٦- *الدراسات السابقة في موضوع البحث :-*

أ- دراسات باللغة العربية :-

١- *دراسة رضوان سمير (٢٠١٠) بعنوان :* سياسات الأجور والإصلاح الاقتصادي في مصر.

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على تطور الأجور في مصر مع التركيز على تحليل هيكل الأجور وعلاقتها بالمتغيرات الكلية، وهي النمو والإنتاجية والتوزيع، وأشارت الدراسة إلى انه رغم تركيز سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر على سياسات الاقتصاد الكلي،إلا أن سياسات الأجور بقيت على حالها دون أن تواكب هذا الإصلاح حتى أصبحت عائقا يعرقل الإصلاح. حيث تم اختزال موضوع الأجور في الفترة الأخيرة في تحديد الحد الأدنى للأجور، وفي هذا خلط شديد بين الحد الأدنى اللازم للمعيشة وبين مستوى الأجور الذي يتدرج على سلم يرتبط بالكفاءة والأداء. وأوصت الدراسة باقتراح الخطوات التي يمكن تبنيها لإصلاح سياسة الأجور في إطار متكامل للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ومنها إنهاء الخلاف حول تحديد الحد الأدنى للأجور باستخدام المعايير الدولية، وهي مساواة الحد الأدنى بخط الفقر القومي؛ بجانب ضرورة تغيير سياسات الأجور في القطاعين العام والخاص تغييرا شاملا وربطها بالإنتاجية في المقام الأول .وهذا الإصلاح المؤسسي وإيجاد كيان فني لإدارة سوق العمل وتسهيل الحوار بين أطراف ثلاثة :العمال والقطاع الخاص والحكومة.

٢- *دراسة النجار أحمد السيد (٢٠١٣) بعنوان:* دراسة تحليلية للمرتبات في مصر منذ يوليو ١٩٥٢ وحتى الآن.

هدفت الدراسة إلى تحليل للأجور والمرتبات في مصر وقدرتها الشرائية للسلع والخدمات عبر فترات زمنية مختلفة من خلال دراسة حالة عدد من الموظفين وتطور القدرة الشرائية لرواتبهم تبين أن القدرات الشرائية لرواتبهم تنخفض رغم زيادتها الإسمية. وأشارت الدراسة إلى أن العوامل المحددة للحد الأدنى للأجر تتركز في التكاليف الضرورية لإعاشة العامل والمتمثلة في تكاليف المأكل والمشرب والملبس والمسكن والمواصلات والاتصالات وتدبير نفقات الزواج وغيرها من النفقات.وأوصت الدراسة بوضع حد أدنى جديد للأجر يرتبط بتكاليف المعيشة، وتحقيق العدالة في توزيع مخصصات الأجور وما في حكمها بين العاملين، وتعديل قانون الضرائب الحالي لمراعاة قاعدة التصاعد وتعدد الشرائح.

٣- *دراسة الطحاوى منى (١٩٩٩) بعنوان:* الاختلال بين الأسعار والأجور في الاقتصاد المصري وإمكانية تصحيحه باستخدام السياسة النقدية.

هدفت الدراسة إلى تحليل أسباب الاختلال بين الأسعار والأجور في الاقتصاد المصري خلال فترة التسعينات وان السبب الرئيسي يرجع إلى عدم مواكبة الأجور السائدة للزيادة في أسعار السلع والخدمات مما يشكل ضغوط تضخمية على مستوى المعيشة بالنسبة للحاجات الأساسية. وأشارت الدراسة إلى أن الزيادة في الأجور التي لاتقابلها زيادة في الإنتاجية سينصرف أثرها على الأسعار فتكون سبباً في تقوية الضغوط التضخمية بشكل مستمر. وأوصت الدراسة باستخدام أدوات السياسة النقدية لتصحيح الاختلال بين الأسعار والأجور.

٤- *دراسة عبد الحميد ضحى، البرادعي ليلى (٢٠٠٩) بعنوان :* إصلاح نظام الأجور للعاملين بالحكومة في مصر.

هدفت الدراسة إلى تحليل سبل تطوير نظام الأجور والمرتبات للعاملين في الجهاز الحكومي في مصر من خلال طرح مجموعة محددة من الحلول والاستراتيجيات العملية. كما أشارت الدراسة إلى تحليل هيكل وملامح نظام الأجور والمرتبات الحالي من خلال استعراض الخبرة الدولية في هذا المجال. كما حددت الدراسة عدد من القضايا الإستراتيجية ذات الأهمية لحل هذه المشكلة، ومنها سبل توفير التمويل اللازم لزيادة أجور ومرتبات العاملين بالجهاز الحكومي، وترشيد عدد العاملين به، وتعزيز الشفافية والحد من تفاوت الأجور، وتطوير سياسة الحد الأدنى للأجور، وتحقيق الارتباط بين المرتبات ومستوى الأداء. وأوصت الدراسة بضرورة الإسراع في إيجاد حل لهذه المشكلة، الأمر الذي يستلزم أن تقوم الحكومة بوضعها ضمن الأولويات في الفترة القادمة من خلال التشاور في ذلك مع مختلف الأطراف والجهات المعنية.

٥- *دراسة سمير عبد الله (٢٠١٥) بعنوان:* تقييم الآثار المحتملة لاعتماد سياسة الحد الأدنى للأجور في فلسطين.

هدفت الدراسة إلى تقييم الآثار المحتملة لاعتماد سياسة الحد الأدنى للأجور في الأراضي الفلسطينية، باستخدام ١٥% من المساعدات الخارجية لدعم المنشآت الصغيرة التي ستدفع الحد الأدنى من الأجور لعمالها. وأشارت الدراسة إلى أن هذا الاقتطاع لن يحمل المنشآت المحلية عبء سياسة إقرار حد أدنى للأجور، وأن هذه السياسة قد لا تنجح في حالة ارتفاع الحد الأدنى للأجور، حيث أن رفع المتوسط الحالي لأجور العمال غير المهرة بأكثر من ١٥% سيكون له نتائج عكسية. وذلك يعود إلى أن الأثر النيو كلاسيكي سيكون متفوقا على الأثر الكينزي، بمعنى أن الأجور العالية قد تعزز من إجمالي الطلب والإنتاج، وقد يشكل فرض هذه السياسة عبئاً على المنشآت المحلية الصغيرة، والتي لا يمكن مقارنتها بالشركات الكبيرة من ناحية قدرتها على الامتثال لهذه السياسة، وبالتالي فإنه يجب مساعدة المنشآت الصغيرة وتهيئتها لمثل هذا القرار.

٦- *دراسة معهد كاتو للدراسات الاقتصادية (٢٠١٤) بعنوان*: رفع الحد الأدنى للأجور والتخفيف من حدة الفقر.

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين رفع الحد الأدنى للأجور والتخفيف من حدة الفقر، وأشارت إلى أن رفع الحد الأدنى للأجور من غير المرجح أن يتمكن من تخفيف حدة الفقر، وهو أحد الأهداف المشتركة للعديد من الدول، وأنه قد يؤدى إلى تأثيرات سلبية على فرص العمل. كما أشارت الدراسة إلى أن تطبيق الحد الأدنى للأجور أخفق في تقليص معدلات الفقر بسبب آثاره السلبية على فرص العمل وتراجع القدرة على استهداف توظيف العمال الذين يعيشون في أسر تحت خط الفقر. كما أن التركيز على زيادة الحد الأدنى للأجور لتخفيف حدة الفقر يؤدى إلى نتائج سلبية من بينها تحويل الانتباه عن السياسات العامة التي تسعى لتعزيز فرص العمل، وتحفيز الاستثمار في رأس المال البشري، والتي تعد أكثر الوسائل فعالية لرفع مستوى الدخل، وتقليل حدة الفقر.

٧- *دراسة مصطفى نشوى على (٢٠١٥) بعنوان:* أثر الأجور على الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٤).

هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الأجور على الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص في المملكة العربية السعودية خلال الفترة المذكورة ، وقد بينت الدراسة كيف أن الدخل يعتبر القيد الذي يحدد للمستهلك إنفاقه على السلع والخدمات في أن يكون داخل حدود دخله، وهذا يوضح قوة ارتباط الدخل بالاستهلاك واعتباره المحدد الرئيسي له. وتوصلت نتائج الدراسة إلى تأثر الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص بالأجور في المملكة العربية السعودية، حيث يؤدي انخفاض الأجور إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص في المملكة العربية السعودية. وأوصت الدراسة بأن يقترن انخفاض الأجور، إذا كان لابد منه من أجل خفض عجز الموازنة، بسياسات لدعم السلع الأساسية مع توفير الرقابة على الأسعار وحماية المستهلك، مع التأكيد على نشر الوعي بأهمية ترشيد الاستهلاك والحد من الإسراف، وتوفير أوعية ادخارية ملائمة .فضلا عن التقليل من القروض الاستهلاكية التي تزيد من مستوى المديونية لدى الأفراد.

ب- دراسات باللغة الأجنبية :-

١- *دراسة (Bell, Linda,2012) بعنوان:*

" The Impact of Minimum Wages in Mexico and Colombia"

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الحد الأدنى للأجور على بعض المتغيرات الاقتصادية ومنها الإنفاق الاستهلاكي والادخار والبطالة والفقر في المكسيك وكولومبيا خلال فترة التسعينات ومقارنة النتائج في الدولتين ، وقد أشارت الدراسة إلى تفاوت أثر الدخل والأجور في الدولتين على الإنفاق الاستهلاكي للأفراد حيث يزيد الإنفاق الاستهلاكي في المكسيك عن كولومبيا بسبب تزايد الدخل في المكسيك مقارنة بكولومبيا .وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الأجر المرتفع يؤدى إلى حدوث تضخم في أسعار السلع والخدمات مقارنة بالدخل المنخفض ، حيث يؤدي انخفاض الأجور إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي وتقليل التضخم النهائي كما هو الحال في كولومبيا. وأوصت الدراسة بضرورة لوضع سياسات ملائمة للربط بين الأجر وأسعار السلع والخدمات مع الأخذ في الاعتبار ضرورة التفرقة بين العمالة المهرة وغير المهرة عند تحديد حد ادني للأجور.

٢- *دراسة (Lemos, Sara,2013) بعنوان:*

" Minimum Wage Effects in a Developing Country"

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الحد الأدنى للأجور في الدول النامية وعلاقتها ببعض المؤشرات الاقتصادية ومنها القروض والفقر والإنفاق الاستهلاكي والتضخم والبطالة. وقد أشارت الدراسة إلى تقسيم الدول النامية إلى ثلاث مجموعات دول مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة الدخل وأوضحت أن تأثير الحد الأدنى للأجور في الدول المنخفضة الدخل ستكون نتائجه ايجابية على عكس الدول متوسطة الدخل والتي ستكون نتائج تحديد الحد الأدنى للأجور بها سلبية في قطاعات مختلفة بجانب الأثر على الادخار والاستهلاك والمتوقع انخفاضة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى تطبيق سياسة الحد الأدنى للأجور بحذر شديد مع مراعاة الفئات الفقيرة من خلال تقديم الدعم اللازم لها عبر برامج حكومية مدروسة.

٣- دراسة (Lustig, Nora Claudia and Darryl McLeod,2012) بعنوان:

"Minimum Wages and Poverty in Developing Countries: Some Empirical Evidence"

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الحد الأدنى للأجور والفقر في الدول النامية من خلال بيان أثر تحديد الحد الأدنى للأجور على البطالة والفقر وتراجع الإنفاق الاستهلاكي خاصة لدى الشرائح السكانية التي يزيد عدد أفراها عن ٤ أفراد ، وقد بينت الدراسة تفاوت حاجات الأسر المعيشية حسب الأجور السائدة وطبيعة العمل وأن الدخل العامل الحاسم في عنصر الإنفاق الاستهلاكي وكلما انخفض الدخل تزايدت المديونية واللجوء إلى الاقتراض. وتوصلت نتائج الدراسة إلى تأثر الإنفاق الاستهلاكي بالأجور في معظم الدول النامية وبخاصة الدول الإفريقية. وأوصت الدراسة بضرورة تقديم الدعم الكافي للأسر الفقيرة قبل تطبيق سياسة الحد الأدنى للأجور مع مراعاة التفرقة بين الأسرة العاملة بشكل كلى أو جزئي والأسرة غير العاملة طبقاً للعوامل اجتماعية واقتصادية.

٧- المصطلحات البحثية :

- الإنفاق الإستهلاكى للأسرة:

هو قيمة السلع والخدمات التي حصلت عليها الأسرة واستخدمتها أو دفعت ثمنها نقداً عن طريق الشراء أو أنتجتها لنفسها أو حصلت عليها كدخول عينية أو عن طريق المقايضة لإشباع حاجات أفرادها.

- التحويلات العينية(المتلقاه):

هي السلع أو الخدمات العينية التي حصلت عليها الأسرة(هدايا / هبات..الخ) سواء كانت من الحكومة أو الهيئات أو الأسر الأخرى.

- الاستهلاك السنوي للأسرة:

هو مجموع قيم الإنفاق الإستهلاكى للأسرة بالإضافة إلى قيمة التحويلات العينية.

- المدفوعات التحويلية(الإنفاق غير الاستهلاكي) :

هي التحويلات النقدية أو العينية التي دفعتها الأسرة للغير سواء داخل الجمهورية أو خارجها وهى عبارة عن قيمة ما تتحمله الأسرة من نفقات لأفراد ليسوا ضمن أفراد الأسرة المعيشية سواء أقارب أو غير أقارب، كما تتضمن المدفوعات التحويلية كذلك الضرائب المباشرة على الدخل والغرامات والمخالفات.

- الإنفاق الكلى السنوي للأسرة:

هو مجموع الإنفاق الاستهلاكي للأسرة مضافاً إليه الإنفاق غير الاستهلاكي.

- الدخل العائلي:

هو مجموع الإيرادات الدورية النقدية والعينية الصافية لجميع أفراد الأسرة المبحوثة من مصادر الدخل المختلفة خلال الفترة البحثية. ومن أهم مصادر الدخل العائلي الدخل من العمل بأجر أو لحساب نفسه ،الدخل من الممتلكات ،الدخل من الخدمات المتوفرة للأسرة لاستهلاكها الذاتي، والدخل من التحويلات النقدية والعينية الدورية للأسرة.

٨- خطة البحث : **ينقسم البحث إلى خمسة أجزاء كالتالي:-**

أولاً : الإطار النظري للأجور وظاهرة الفقر.

ثانياً : مؤشرات الفقر في مصر وأدوات سياسة الحد من الفقر.

ثالثاً : أنماط الإنفاق السنوي للأسرة على المجموعات السلعية والخدمية.

رابعاً: سيناريوهات الإنفاق الأسرى المقترحة وتقديرات الحد الأدنى للأجور السنوية المطلوبة.

خامساً: نتائج وتوصيات البحث.

أولاً : الإطار النظري للأجور وظاهرة الفقر:

١ - الإطار النظري للأجور.

يشكل نظام الأجور الأداة الرئيسية لتقسيم فائض القيمة أو القيمة المضافة الناتجة عن العملية الإنتاجية، بين العاملين وأرباب العمل سواء كانوا من القطاع العام أو القطاع الخاص، بالتالي فهو الأداة الرئيسية لتحقيق العدالة في توزيع الدخول، إلى جانب الأدوات الأخرى مثل الضرائب ودعم الخدمات العامة والدعم السلعي والتحويلات. وفى الاقتصاديات الرأسمالية تقوم الدولة بدورها من حيث توفير الحد الأدنى من اعتبارات العدالة الاجتماعية من أجل استقرار النظام الرأسمالي نفسه من خلال وضع حد أدنى للأجور لكل العاملين سواء في القطاع الخاص أو العام. حيث أن وجود نظام عادل للأجور يؤدى إلى حفز العاملين على العمل والابتكار، فضلا عن أن تحسين توزيع الدخل من خلال نظام الأجور، يؤدى إلى زيادة حصة دخل من يعملون بأجر وهم الفقراء، وبالتالي يتحول جزء كبير من هذا الدخل إلى طلب فعال على السلع والخدمات، وتشجيع المستثمرين من القطاع الخاص والدولة على بناء مشروعات جديدة لتلبية الطلب على السلع والخدمات، وكذلك خلق مزيد من فرص العمل والحصول على دخول جديدة ، وهو ما يطلق عليه مضاعف الاستثمار الذي يعد أحد العوامل لدورة للنمو الاقتصادي السريع(***خير الدين هناء، الليثى هبه،٢٠٠٦***).

ويجب التفرقة بين الأجر الإسمى وهو عدد أوراق النقد التي يتلقاها الموظف في نهاية كل شهر، وبين الأجر الحقيقي المتمثل في القدرة الشرائية لهذا الأجر الإسمي، أي قدرته على شراء السلع والخدمات. والتغير الذي يحدث في الأجر الحقيقي كمقياس حقيقي وموضوعي لتطور أو تدهور الأجور أي القدرة الشرائية للأجر وليس الأجر الإسمي هو الذي يحدد مستوى معيشة العامل من عدمه نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات(معدل التضخم الحقيقي) بمعدلات أعلى بكثير من معدلات ارتفاع الرواتب والأجور الاسمية وبخاصة أن نسبة ارتفاع الأجور لا تشمل سوى نسبة من الأجر الأساسي الذي يشكل أقل من ٢٠% فقط

من مخصصات الأجور.هذا بجانب التفاوت الكبير بين الأجور من جهة إلى جهة أخرى رغم تساوى طبيعة العمل والكفاءة والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة مما أدى إلى حالة من التذمر وعدم المساواة. كما أن إنتاجية العامل تشكل أحد العوامل المساعدة في تحديد الحد الأدنى للأجور باعتبار أن هذا الأجر هو الحصة التي يحصل عليها العامل من القيمة المضافة أو فائض القيمة نتيجة العمل كما يرى بعض الاقتصاديين أمثال ماركس وريكاردو(***عبدالرزاق الفارس ،٢٠١٠***).

وتجدر الإشارة إلى أن الناتج المحلى الإجمالي المصري، بلغ عام ٢٠١٥ نحو ١,٨٢ تريليون جنية ، وبلغ عدد السكان نحو ٩٠ مليون نسمة، وهو ما يعنى أن متوسط نصيب الفرد في مصر من هذا الناتج بلغ نحو ١٢٩٨٢ جنيها في السنة أي نحو ١٠٨٢ جنيه شهرياً للفرد، ويعنى أيضا أن متوسط نصيب الأسرة المكونة من أربعة أفراد من الدخل بلغ نحو ٤٣٢٨ جنيه شهرياً. كما بلغ متوسط إنتاجية العامل في نفس العام نحو ٤١٧١١ جنية أو نحو ٣٢٧٦ جنية شهرياً، وهو ما يعنى أن رفع الأجور المستهدف لن يتم من خلال الاستعانة بموارد إضافية في القطاع العام أو الخاص، بل بإعطاء العاملين حقوقهم في القيمة المضافة من الناتج(***The Central Agency for Public Mobilization and Statistics,2016***).

وقد جاء إعلان رفع الحد الأدنى للأجور مؤخراً في مصر كمحاولة من جانب الحكومة للاستجابة لمطالب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وهى تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحسين الأحوال المعيشية للشرائح محدودة الدخل والفقراء في ظل الارتفاع المتواصل لأسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية. ومع تولى المجلس العسكري الإدارة الانتقالية لمصر بين فبراير ٢٠١١ ويوليو ٢٠١٢ أصدر مرسوما بقانون (رقم ٢٤٢ لسنة ٢٠١١) بربط الحد الأقصى للعاملين في جهاز الدولة الإداري بخمسة وثلاثين ضعف الحد الأدنى، إلا أن هذا المرسوم لم يدخل حيز النفاذ بسبب عدم وضع حدا أدنى للأجر آنذاك ، ولم ينفذ القرار إلا عند تحديد الحد الأدنى للأجر بواقع ١٢٠٠ جنية مصري شهرياً إعتباراً من يناير ٢٠١٤ بمقتضى قرار رئيس مجلس الوزراء (رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤)، وبناء على ذلك أصدر رئيس الجمهورية القانون رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٤ بوضع حد أقصى للدخل الشهري للعاملين في جهاز الدولة، وتم تحديد السقف الكلي للدخل بمبلغ ٤٢ ألف جنية مصري شهرياً (***عمرو عادلي،٢٠١٤***).

وبالرغم من أن تطبيق قرار الحد الأدنى للأجور كوسيلة للحد من الفقر والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وبالتالي تقليص حدة التفاوت في توزيع الدخل بين شرائح المجتمع المختلفة، إلا أنه يمثل عبء على الموازنة العامة للدولة يقدر بنحو عشرة مليارات جنية سنوياً في ظل عجز الموازنة العامة البالغ نحو ٢٧٩ مليار جنية عام ٢٠١٥/٢٠١٤ ، حيث أن رفع الحد الأدنى للأجور بطريقة لا تتماشى مع إمكانيات الدولة يجلب مشاكل اقتصادية متنوعة من أهمها زيادة تكلفة الإنتاج وزيادة معدلات التضخم والأسعار في ظل تراجع معدلات الإنتاج نتيجة وجود زيادة في الطلب فجأة بفعل حصول الشريحة الدنيا من العاملين على زيادات في دخولهم، وكذلك تدهور قيمة العملة المحلية. بجانب التأثير السلبي على أصحاب الدخول الثابتة مثل المتقاعدين، وربما يدفع أرباب العمل إلى تسريح جزء من العمالة توفيراً للنفقات في حالة تطبيقه على القطاع الخاص، أو إلى التوسع في استقدام الأيدي العاملة الآسيوية الرخيصة التي بدأت بالفعل تنافس

العمالة المصرية في بعض القطاعات، وهو الأمر الذي ينعكس بالتالي سلباً على أداء الاقتصاد المصري. وفى حالة تمويل هذه الزيادة في الدخول عبر طباعة النقود أو الاستدانة، فإن كلا المصدرين له أثار سلبية على معدلات التضخم من جهة، وعلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة من جهة أخرى.كما أن هذا القرار من زاوية أخرى له جانب إيجابي يتمثل في زيادة معدلات الاستهلاك التي تعد أحد مصادر زيادة الناتج المحلي الإجمالي(***Abdo&Soliman,2014***).

٢ - *الإطار النظري للفقر.*

يعد الفقر مشكلة عالمية وظاهرة اجتماعية ذات انعكاسات اقتصادية وسياسية واجتماعية وبيئية متعددة الأشكال والأبعاد، وهو ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات، ولكن بدرجات مختلفة من التفاوت في الحجم والطبيعة والمصدر. وتشير الدراسات الاقتصادية والأدب الاقتصادي إلى أن خمس سكان العالم يمكن تصنيفهم بأنهم فقراء ومحرومون من الحدود الدنيا لفرص العيش الأمن، وتتفاقم مشكلة الفقر في المجتمعات النامية بشكل خاص عندما يلهث نموها الاقتصادي وراء نموها السكاني(***المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠١٠***). كما لم تعد مشكلة الفقر محصورة في أطر وطنية وجغرافية محددة بل أصبحت هذه المشكلة ذات طابع دولي واهتمام عالمي حيث تبين في نهاية القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة أن هناك خللاً يعترض مسيرة التنمية الاقتصادية ومعدلات النمو الاقتصادي ويمثل عائقاً أساسياً أمام عملية التنمية (***ميشيل شوسوفسكي، ٢٠٠١***).

وقد أصبح الفقر اليوم واحداً من المعوقات الحقيقية للاستقرار الاقتصادي والأمني والاجتماعي في العالم، فالدول الأقل نمواً أو ما يسمى ب (نادي الفقراء) ارتفع عددها من 25 دولة عام 1971 إلى 48 دولة في عام 1999 ليصل اليوم إلى أكثر من 90 دولة ويشمل الفقر معاني مختلفة باختلاف رؤى الباحثين منها ما هو مادي أو اجتماعي أو ثقافي ولذلك فالفقر ظاهرة مركبة تجمع بين أبعادها ما هو موضوعي(كالدخل والملكية والمهنة والوضع الطبقي) وما هو ذاتي(أسلوب الحياة ونمط الإنفاق والاستهلاك وأشكال المعرفة والثقافة). ويمكن القول أن الفقر فقران (***الدعمى هدى، ٢٠٠٤***) فقر التمكين (الفقر الاقتصادي والصحي والمعرفي والمأوى والآمان والمشاركة) وفقر التكوين (فقر التمييز في النوع والعمر والمرض).

وهناك عدة عوامل تعرقل جهود التنمية في مصر، وقد ساهمت هذه العوامل إلى حد كبير في ظهور مظاهر الفقر. ومن أهم نظريات الفقر التي تعطي صورة واضحة عن هذه العوامل في الأدبيات المعاصرة ما يلي:

- *الفقر الناجم عن مسئولية الأفراد:* وتركز هذه النظرية على الأفراد باعتبارهم المسئولين عن حالة الفقر عن طريق التخلي والاعتماد على الآخرين وقبول الهزيمة النفسية وضعف الثقة بالنفس وعدم محاولة إصلاح أنفسهم وإلقاء اللوم في فشلهم على الآخرين سواء من الأسرة أو المسئولين...الخ. وهذه الخصائص لا يمكن تعميمها على جميع الفقراء لأن هناك بعض الحالات لا يتحمل فيها الفقير المسئولية عن الفقر مثل كونه من المعاقين أو ذوى الدخل الضعيف أو أسباب أخرى خارجه عن الإرادة (***Human Development Report, 2013***).

- *الفقر الناجم عن المعتقدات الثقافية:* وتشير هذه النظرية إلى حدوث الفقر من خلال نقل الأجيال المتعاقبة عبر الزمن لمجموعة من المعتقدات والقيم والمهارات الاجتماعية مثل انتشار النزعة الفردية والصراع والكراهية والحسد وعدم وجود روح الفريق وعدم التضامن والتعاون بين أفراد المجتمع والسماح بانتشار الجرائم مثل

المخدرات والقمار وغيرها بشكل يجعل من الصعب على الأفراد الفقراء التغلب على الفقر (***Ted K. Bradshaw;2006***).

- *الفقر الناجم عن التشوهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية:* وتشير هذه النظرية إلى مصادر ومسببات فقر الأفراد مثل مدى توفر الفرص المتاحة للعمل في ظل ضعف الأجور السائدة وكذلك الحواجز الهيكلية لمنع الأسر الفقيرة من الحصول على فرص عمل أفضل وضعف برامج التعليم والتدريب واستغلال الموارد المحدودة التي تمكنهم من تحقيق الدخل والرفاهية. كما قد يكون النظام السياسي حاجز آخر للفقراء من خلال تهميش الفقراء وعدم الانخراط في المناقشات السياسية والافتقار إلى النفوذ لتعبئة الفوائد الاقتصادية والعدالة في النظام السياسي. والحاجز الثالث وهو التشوهات الاجتماعية في بعض المجتمعات نتيجة النظر للفقراء من زوايا معينة مثل الإعاقة، والجنس وغير ذلك، مما يؤدي بهم إلى الحصول على فرص محدودة.

- *الفقر الناجم عن التباين الجغرافي:* وتشير هذه النظرية إلى ارتباط الفقر بالمكان وبخاصة الفقر في المناطق الريفية أو الفقر الجنوبي نتيجة تركز الاستثمارات في المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية وافتقار المناطق الريفية إلى الموارد الموضوعية اللازمة لتوليد الدخل وتحقيق الرفاهية، بجانب الافتقار إلى القدرة على المطالبة بإعادة توزيع الدخل، بجانب أنواع أخرى من الفقر الجغرافي ذات الصلة بالظاهرة والتي تؤدى غالبا للهجرة من الريف للمدن. وترتكز فكرة هذه النظرية على نظرية التكتل الاقتصادي، وهو ما يفسر ظهور تجمعات صناعية قوية من خلال القرب من تجمع الشركات وتدفقات المعرفة ورأس المال والخدمات وانتشار الأسواق التي تجذب المزيد من الشركات للدخول في الأسواق الجديدة على عكس القرب من مناطق الفقر والظروف المحيطة بها مثل الجريمة وعدم كفاية الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية.وبالتالي تكون المناطق الريفية غالباً المحطة الأخيرة من التقنيات والمعرفة نتيجة عدم وجود البنية التحتية التي تسمح بتنمية الموارد البشرية(***Michael J. Austin,2006***).

- *الحلقة المفرغة للفقر:* تؤكد هذه النظرية أن أساس الفقر هو مستوى الدخل الفردي، حيث أن للفقر حلقة مفرغة تبدأ من انخفاض مستوى الدخل ومن انخفاض مستوى التغذية ثم انخفاض مستوى الصحة والتعليم ثم انخفاض مستوى الإنتاجية والانتهاء بانخفاض مستوى الدخل مرة أخرى. وتقوم فكرة هذه النظرية على أن الأفراد ذوى الدخول المرتفعة (الأغنياء) يمكنهم الادخار والاستثمار في حين لايمكن للأفراد ذوى الدخول المنخفضة (الفقراء) القيام بذلك من أجل كسر الحلقة المفرغة للفقر(***عدنان،٢٠١٠***).

- *نظرية مالتوس في تفسير الفقر:* يؤثر تزايد أعداد السكان علي تزايد الفقر، ويشكل السكان لب نظرية مالتوس والتي ترتبط ارتباطاً قوياً بقضايا التخلف والفقر وتدهور مستوى المعيشة في الدول النامية فرؤية مالتوس تتعلق بقدره الإنسان على التكاثر ويرى أن نمو السكان سيزداد بصوره أسرع من الغذاء إذ لم يعرقل نموه موانع ومن ثم فان مشكلات الجوع والبطالة والفقر هي مشكلات حتمية أي أن الفقراء يجلبون لأنفسهم الفقر من خلال التكاثر.

- *النظرية الماركسية في تفسير الفقر:* فسر ماركس الفقر بأنه أساس الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي فالطبقة الرأسمالية تمتلك وسائل الإنتاج وتسيطر عليها وبذلك تستغل الطبقة العمالية التابعة لها ، لذلك فإن

الأمن المادي للفرد يعتمد بصورة رئيسية على انتمائه الطبقي ، ولا يمكن تغيير هذا الوضع دون إزالة التركيب الطبقي نفسه (***العلمي ،٢٠٠٢***).

- *الفقر الناجم عن الاعتماد المتبادل والدورية:* وهذه النظرية تفسر حلقة التنمية والتخلف الاقتصادي نتيجة الأثار السلبية المتبادلة والتراكمية الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية مثل إغلاق المصانع والهجرة ودورات ركود النشاط الاقتصادي وسحب الاستثمارات وإغلاق محلات البيع بالتجزئة وانخفاض عائدات الضرائب المحلية وتراجع فرص العمل وتدهور التعليم وبالتالي ضعف تدريب العمال ومنع استخدام التكنولوجيا المتقدمة بالإضافة إلى عدم القدرة على جذب شركات جديدة ، الأمر الذي يؤدي مرة أخرى إلى مزيد من انعدام فرص العمل. وعلى المستوى الفردي تؤدى قلة فرص العمل إلى ضعف الاستهلاك والإنفاق والادخار بسبب عدم كفاية الدخل، وهو ما يعني افتقار الأفراد إلى القدرة على الاستثمار في الأعمال التجارية ، الأمر الذي يؤدي إلى عدم التوسع وتآكل الأسواق وسحب الاستثمارات(***عبدالقادر على،٢٠٠٨***).

- *الفقر من منظور تكاملي:* حيث يتم النظر إلى الفقر كظاهرة متعددة الأسباب، متشابكة العوامل ومتفاعلة على كل المستويات سواء في حدوث الفقر أو في استمراره، لا يمكن اختزال تلك العوامل عند أي مستوى من مستويات الحياة الاجتماعية. وفي الوقت الراهن تلتزم كثير من المنظمات الدولية باستخدام المنهج التكاملي في دراسة أسباب الفقر وفي وضع استراتيجيات معالجته من خلال تبني " نموذج التنمية المرتكزة حول مكافحة الفقر" (**الشامسي،٢٠٠٤**).

- *مفاهيم ومؤشرات الفقر.*

فيما يلي تعريف بعض المفاهيم الهامة المتعلقة بالفقر ومؤشراته (***عدنان بدران ،٢٠٠٥***):-

- ***الفقر:*** هو عدم القدرة على بلوغ الحد الأدنى من الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن الفرد من الحياة الكريمة، وللفقر أبعاد وأنواع متعددة، منها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والوقائي.

- ***الفقر المادي:*** وهو عدم قدرة الشخص أو الأسرة في الحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات والمعايير الأساسية للمعيشة مثل الغذاء والماء الصالح للشرب والمسكن والملبس والتعليم والرعاية الصحية والنقل.

- ***الفقر الاقتصادي:*** وهو عدم قدرة الفرد على كسب المال، وعلى الاستهلاك، وعلى التملك، والوصول للغذاء...الخ.

- ***الفقر السياسي:*** وهو يعنى غياب حقوق الإنسان، والمشاركة السياسية، وهدر الحريات الأساسية والإنسانية.

- ***الفقر الوقائي:*** وهو غياب القدرة لدى الشخص على مقاومة أي صدمات اقتصادية أو خارجية.

- ***عتبة الفقر:*** تعبر عن مستوى الدخل الذي يتم على أساسه تصنيف الحكومة لأسرة معينة في فئة "فقيرة" إذا كان دخلها ما دون هذه العتبة. ويشمل هذا الدخل تغطية المكون الغذائي الذي يضمن الحد الأدنى من كمية السعيرات الحرارية اليومية للفرد، بجانب مكون غير غذائي لدى الأسر التي يتوفر لديها الحد الأدنى الغذائي.

- ***الفقر المدقع:*** يشير إلى عدم قدرة الشخص على تأمين ضروريات الحياة الأساسية أو عدم الحصول على الحد الأدنى من السعيرات الحرارية اللازمة لبقائه حياً يزاول نشاطه الاعتيادي.

– ***الفقر المطلق:*** يشير إلى عدم قدرة الشخص على الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية معاً (***Ellaithy, Heba et.al.,2004***).

– ***الفقر النسبي:*** هو الدخل الذي يعادل نحو 40% من مدى الدخل من الأسفل للأعلى.

– ***خط الفقر:*** هو الحد الفاصل بين دخل أو استهلاك الفقراء عن غير الفقراء، ويعتبر الفرد فقيراً إذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد (***G. sahal &Ibrahim Mohamed,2011***).

– ***خط الفقر المدقع:*** هو مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية التي تؤمن له السعيرات الحرارية اللازمة لممارسة نشاطه الاعتيادي.

– ***خط الفقر المطلق:*** هو مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية معاً.

– ***خط الفقر النسبي:*** يعتمد على قيمة محددة في سلم الدخل، فيعتبر فقيراً من يقل دخله عن تلك القيمة ، وهناك اختلاف على تحديد قيمة هذه القيمة حيث يعتبرها البعض الوسيط والبعض الآخر يعتبرها العشير الرابع، وتعتبر هذه القيمة هي المحدد لخط الفقر النسبي. ويختلف خط الفقر النسبي عن خط الفقر المطلق في أن قيمة خط الفقر النسبي تختلف أو تتغير مع التغيرات في مستوى المعيشة، بينما قيمة خط الفقر المطلق حقيقية وثابتة في زمان ومكان معين(***عبدالقادر على،٢٠٠٨***).

– ***خط الفقر القومي:*** يشير إلى تكلفة الحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات للشخص أو الأسرة. ويتكون خط الفقر القومي من مكون الغذاء (خط الفقر الغذائي) والعناصر غير الغذائية. وبشكل عام فإن خط الفقر الغذائي يمثل إلى حد كبير تكلفة البقاء على قيد الحياة للأفراد. أما بالنسبة للعناصر غير الغذائية مثل تلبية الحد الأدنى من استهلاك الطاقة اليومي والمسكن والنقل فهي تشير إلى الأسر التي أجبرت على التخلي عن جزء من الإنفاق على الغذاء من أجل تحمل دفع نفقات المواد غير الغذائية الضرورية الأخرى(***عدنان بدران،٢٠٠٥***) .

– ***خط الفقر الاجتهادي:*** يعتمد تقديره على إجابات الأشخاص المستجوبين، حيث يطلب منهم تصنيف مستوى دخولهم أو استهلاكهم وبيان عما إذا كان أعلى أو أقل أو مساوياً لمستوى الدخل أو الإنفاق الذي يرونه مناسباً ومقبولاً اجتماعياً من وجهة نظرهم(***لطفي سهير وآخرون،٢٠٠٠***) .

– ***نسبة الفقر النسبي*** : وتعبر عن النسبة المئوية للسكان الذين تقل نفقاتهم عن عتبة الفقر النسبي.

– ***نسبة هشاشة الفقر*** : وتعبر عن النسبة المئوية للسكان غير الفقراء المهددين بالسقوط في الفقر.

– ***مؤشر حدة الفقر***: يعبر عن قياس الفرق بين نفقات الأسر الفقيرة وعتبة الفقر.

– ***مؤشر الفوارق الاجتماعية*** : يقيس درجة تركز التوزيع الاجتماعي لنفقات الاستهلاك.

ثانياً : مؤشرات الفقر في مصر وأدوات سياسة الحد من الفقر.

أ- مؤشرات الفقر في مصر.

تنتشر مظاهر الفقر بشكل واسع في الدول النامية ومنها مصر، بحيث تكون عائقاً في طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة نتيجة أسباب عديدة منها ارتفاع معدلات البطالة، والفجوة الواسعة بين الفئات الفقيرة والغنية،

والانفجار السكاني، والديون الخارجية، وانتشار الأمراض وتدنى مستوى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات. كما أن تفاقم هذه الظاهرة يجعل من الصعب القضاء عليها، ويؤدي إلى تكبد الدولة تكاليف عالية من أجل جهود مكافحة الفقر أو الحد منه(***كريم كريمة،٢٠٠٥***).

ووفقا لنتائج ميزانية الأسرة أو مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٥/٢٠١٤، بلغ معدل الفقر في مصر نحو ٢٧,٨٪، وقد يرتفع هذا المعدل في القرى إلى أكثر من ٥٠% ،وهو أعلى بنسبة ٤,٧% مقارنة مع عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨. في حين بلغ معدل الفقر المدقع نحو ٤,٤%، وهو أقل بنسبة ١,٧% مقارنة مع عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨. كما بلغ معدل الفقر عام ٢٠١٣/٢٠١٢ نحو ٢٦,٣% مقابل ٢١,٨% عام ٢٠٠٩. ويقدر خط الفقر القومي في مصر لعام ٢٠١٥/٢٠١٤ بنحو ٣٢٢ جنية للفرد الواحد شهرياً ، في حين يقدر خط الفقر المدقع بنحو ٢١١ جنية للشخص الواحد شهرياً. ومع تفاقم ظاهرة الفقر كان لابد من رفع الحد الأدنى للأجور من ٧٠٠ إلى١٢٠٠ جنية / شهر للشخص العامل (***The Central Agency for Public Mobilization and Statistics, 2014,2016***).

وتشير هذه النتائج إلى أن ٢٧,٨% من السكان دون خط الفقر القومي فبعض السكان لا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الأساسية من الغذاء وغير الغذاء، في حين أن ٤,٤% لا تزال تقع تحت خط الفقر المدقع. كما بلغت نسبة الفقر من سكان ريف الوجه القبلي نحو ٥٧% مقابل ١٩,٧% من ريف الوجه البحري، في حين بلغت نسبة الفقر في حضر الوجه القبلي نحو ٢٧,٤%، وتنخفض النسبة إلى ٩,٧% في حضر الوجه البحري.

بالإضافة إلى ذلك بلغ الحد الأدنى والأعلى من خط الفقر القومي في مصر نحو ١٠,٧٤ جنيه، ١٣,٩ جنيه/ شخص/ يوم في عام ٢٠١٥/٢٠١٤ على التوالي، في حين تم تقدير خط الفقر المدقع بنحو 7.04 جنيه/ شخص / يوم. كما أن معدل الفقر في المناطق الريفية بصعيد مصر لا تزال الأعلى خلال عام ٢٠١٥/٢٠١٤ حيث بلغ في المتوسط نحو ٤٩,٤% على مستوى المحافظات. وقد أظهرت النتائج أن أعلى معدلات الفقر المسجلة في مصر شملت أسيوط (٦٦%)، وسوهاج (٦٥%) وقنا (٥٨%). ومن ناحية أخرى، فقد تبين أن المحافظات التي سجلت أقل معدلات الفقر شملت البحر الأحمر والسويس وبورسعيد ودمياط والإسكندرية، حيث تم تقدير معدلات الفقر بها بنحو ٢% ، ٥% ،٦,٧%، ١٠% ،١١,٦% على التوالي(***The Central Agency for Public Mobilization and Statistics, 2016***). وأشارت النتائج إلى أن أهم العوامل الرئيسية المسئولة عن الفقر في مصر ترجع إلى مستوى التعليم، وحجم الأسرة، ونوع العمل، واستقرار العمل(***Abdo&Soliman,2014***).

ب- أدوات سياسة الحد من الفقر في مصر.

قررت الحكومة المصرية في أكتوبر ٢٠١٣ البدء في تنفيذ سياسة الحد الأدنى للأجر الشهري اعتباراً من أول يناير ٢٠١٤، باعتبارها واحدة من أدوات السياسة العامة لتحقيق أهداف الحد من الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية. وقد ثار خلاف حول تحديد مفهوم كل من الأجر والمرتب عند تنفيذ هذه السياسة، حيث أن المرتب الشهري هو مبلغ ثابت يدفع للموظفين على فترات منتظمة مقابل أدائهم لأعمالهم؛ في حين أن الأجر يمثل مبلغ غير ثابت أو غير منتظم يمنح للعاملين على أساس كمية العمل المنجز خلال فترة زمنية معينة.

وسواء تم استخدام مفهوم الرواتب أو الأجور فهي تشمل المدفوعات المباشرة للأفراد مقابل مساهمتهم في الجهات التي يعملون بها، لذلك فهي متشابهة من حيث المضمون ولكنها مختلفة من حيث الاستخدام.

ثالثاً : أنماط الإنفاق السنوي للأسرة على المجموعات السلعية والخدمية.

١ - التوزيع النسبي للإنفاق السنوي للأسرة وفقاً لمجموعات الإنفاق الرئيسية.

من خلال مقارنة التوزيع النسبي للإنفاق السنوي للأسرة على مجموعات الإنفاق الرئيسية خلال عامي ٢٠٠٠ ، ٢٠١٥ كما هو موضح في الجدول رقم (١)، يتبين أن إجمالي الإنفاق على الملابس والأقمشة والنقل والثقافة والترفيه والتعليم والسلع المتنوعة والخدمات انخفض بنسبة ١٦,٦%، وهو ما يمكن أن يرجع إلى ارتفاع الأسعار منذ بدء تطبيق برامج سياسة الإصلاح الاقتصادي في مصر عام ١٩٩١.

جدول رقم (١): التوزيع النسبي للإنفاق السنوي للأسرة على مجموعات الإنفاق الرئيسية خلال عامي ٢٠٠٠ ، ٢٠١٥

مجموعات الإنفاق الرئيسية	٢٠٠٠ %	٢٠١٥ %	معدل التغير % (٢٠٠٠-٢٠١٥)
الطعام والشراب	٣٦,٣	٣٧,٦	١,٣
التدخين والتبغ	٢,٧	٤,١	١,٤
الملابس، الأقمشة والأحذية	١٠,٧	٥,٤	٥,٣ -
المسكن ومستلزماته	١٣,٠	١٨,١	٥,١
الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة	٢,٩	٤,١	١,٢
الخدمات والرعاية الصحية	٤,٨	٩,٢	٤,٤
النقل والمواصلات	٧,٧	٥,٢	٢,٥ -
الاتصالات	١,٢	٢,٣	١,١
الثقافة والترفيه	٥,٨	٢,٠	٣,٨ -
التعليم	٦,٢	٤,٠	٢,٢ -
الفنادق والمطاعم	٢,٨	٣,٦	٠,٨
السلع والخدمات المتنوعة	٥,٩	٣,١	٢,٨ -
إجمالي الاستهلاك الفعلي	٩٨,٥	٩٨,٧	١,٣ -
إجمالي التحويلات العينية	٢,٠	١,٧	٠,٣ -
إجمالي الإنفاق الاستهلاكي السنوي	٩٦,٥	٩٧	٠,٥
المدفوعات التحويلية	٣,٥	٣,٠	٢,٥ -
إجمالي الإنفاق العائلي السنوي	١٠٠	١٠٠	

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ميزانية الأسرة، مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، ٢٠١٤/٢٠١٥.

حيث أن :

إجمالي الاستهلاك الفعلي = إجمالي الإنفاق الاستهلاكي السنوي + إجمالي التحويلات العينية

إجمالي الإنفاق العائلي السنوي= إجمالي الإنفاق الاستهلاكي السنوي + إجمالي المدفوعات التحويلية

٢ - تقدير الإنفاق السنوي للفرد على الطعام والشراب.

لتقدير قيمة الإنفاق السنوي على الطعام والشراب ونصيب الفرد من الاحتياجات السنوية من الغذاء على أساس كميات استهلاك الأسرة من المواد الغذائية عام ٢٠١٤/٢٠١٥. تم استخدام متوسط الإنفاق السنوي على الطعام والمشروبات لتقدير مجموع الإنفاق السنوي للفرد الواحد، كما هو مبين في الجدول رقم (٢) والبالغ على أساس متوسط أسعار التجزئة لشهر مايو حتى شهر سبتمبر عام ٢٠١٥ نحو ٣٢٧١ جنية/

سنة. ويمكن الإشارة إلى أن أعلى قيم الإنفاق السنوي التي جاءت على رأس القائمة هي اللحوم الحمراء، لحوم الدواجن، الأرز والمكرونة، الخضراوات، والحليب ومنتجات الألبان، والتي تمثل نحو ٦٥,٧% من إجمالي الإنفاق على المواد الغذائية والمشروبات.

جدول رقم (٢): تقدير الإنفاق السنوي للفرد من الطعام والشراب عام ٢٠١٥

المجموعة السلعية	قيمة الاستهلاك (جنية / السنة)	الأهمية النسبية (%)
القمح ودقيق القمح والذرة	١٤٥,١٤	٤,٤٤
الأرز والمكرونة	٢٤٤,٨٣	٧,٤٨
خبز	٦٠,٩٠	١,٨٦
البقوليات	٤٤,٦٦	١,٣٧
خضروات	٣٢٩,٢٣	١٠,٠٩
البصل والثوم	٣٨,٦٥	١,١٨
الفاكهة	١١٦,١٦	٣,٥٥
لحم أحمر	٦٠٤,٤١	١٨,٤٨
لحوم الدواجن	٦٤٧,٧٤	١٩,٨٠
الأسماك	١٥٣,٥٢	٤,٦٩
البيض	٨٧,٩٥	٢,٦٩
الحليب ومنتجات الألبان	٣٢١,٥٦	٩,٨٣
الزيوت النباتية	١٤٨,٠٥	٤,٥٣
السكر	١٣١,٥٦	٤,٠٢
عسل النحل والأغذية السكرية	٢١,٧٢	٠,٦٦
مشروبات	٤٣,٠٧	١,٣٢
وقود الطبخ (الغاز والكيروسين)	١٣١,٥٩	٤,٠٢
الإجمالي	**٣٢٧١,٢٤**	**١٠٠**

المصدر: محسوبة على أساس البيانات التي تم الحصول عليها من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء سبتمبر ٢٠١٦ ، ميزانية الأسرة، مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك ، ٢٠١٤/٢٠١٥ . السلع الرئيسية في إطار مجموعة الإنفاق على الطعام والشراب، بيانات غير منشورة- بجانب بيانات مجلس الوزراء المصري - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

رابعاً : سيناريوهات الإنفاق الأسرى المقترحة وتقديرات الحد الأدنى للأجور السنوية المطلوبة.

يركز هذا الجزء على أنماط الاستهلاك السنوي وسيناريوهات الإنفاق الأسرى المقترحة وفقاً لمجموعات الإنفاق الرئيسية للفئات حتى ٢٠٠٠٠ جنية مصري، ويمكن تقسيم مجموعات الإنفاق الرئيسية إلى مجموعتين فرعيتين من فئات الإنفاق الأسرى ، المجموعة الأولى وتشمل فئات الإنفاق الأسرى لأقل من ٢٠٠٠ جنية إلى ٥٠٠٠ جنية، في حين تشمل المجموعة الثانية فئات الإنفاق الأسرى لأكثر من ٥٠٠٠ جنية إلى ٢٠٠٠٠ جنية. بجانب حساب نسبة توزيع مجموعات الإنفاق الرئيسية لكل من المجموعتين واستخدامها لتقدير الحد الأدنى للأجور السنوية المطلوبة لكل رب أسرة على أساس القيمة المحسوبة من الإنفاق على الطعام والشراب، والتي تقدر بنحو ٣٢٧١ جنية كما هو مبين في الجدولين (٣)،(٥)، ثم مقارنة ذلك مع الحد الأدنى للأجر الشهري المحدد من قبل الحكومة.

أ- مجموعات الإنفاق الرئيسية لفئات الإنفاق الأسرى أقل من ٢٠٠٠-٥٠٠٠ جنية مصري.

يتضح من الجدول رقم (٣) أن تقدير متوسط الأجور المطلوبة لكل رب أسرة تحت هذه المجموعة الفرعية من فئات الإنفاق هو مبلغ وقدرة نحو ٤٧٣١ جنية/سنة موزعة على النحو التالي: ٣٢٧١ جنية للطعام والشراب، ٤٦ جنية للتدخين والتبغ، 217 جنية للملابس والأقمشة والأحذية، ١٢٦٨ جنية للمسكن ومستلزماته، ٥٣٣ جنية للأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة ، ٦٧٦ جنية للخدمات والرعاية الصحية، ١١٧

جنيـة للنقـل والمواصـلات، ٣٥ جنيـة للاتصـالات، ٢٧ جنيـة للترفيـه والثقافـة، ٤ جنيـة للتعلـيم، ٢٣٧ جنيـة للفنـادق والمطـاعم، 98 جنيـة للسلع والخـدمات المتنوعـة، والفرق وهو (1798 جنيـة) يشير إلـى المدفوعات التحويلية.

جدول رقم (٣): التوزيع النسبي لمجموعات الإنفاق الرئيسية لفئات الإنفاق الأسرى أقل من ٢٠٠٠-٥٠٠٠ جنية ، وتقدير الحد الأدنى للأجور السنوية المطلوبة من رب الأسرة.

مجموعات الإنفاق الرئيسية	القيمة السنوية للإنفاق (جنية)	٢٠١٤-٢٠١٥ (%)
الطعام والشراب	٣٢٧١	٦٩,١٥
التدخين والتبغ	٤٦	٠,٩٨
الملابس، الأقمشة والأحذية	٢١٧	٤,٥٩
المسكن ومستلزماته	١٢٦٨	٢٦,٨١
الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة	٥٣٣	١١,٢٦
الخدمات والرعاية الصحية	٦٧٦	١٤,٢٨
النقل والمواصلات	١١٧	٢,٤٧
الاتصالات	٣٥	٠,٧٣
الثقافة والترفيه	٢٧	٠,٥٨
التعليم	٤	٠,٠٧
الفنادق والمطاعم	٢٣٧	٥,٠١
السلع والخدمات المتنوعة	٩٨	٢,٠٧
إجمالي الإنفاق	٦٥٢٩	١٣٨,٠١
الفرق (مدفوعات تحويلية)	١٧٩٨ -	٣٨,٠١ -
إجمالي الإيرادات المطلوبة	٤٧٣١	١٠٠

المصدر : حسبت بواسطة الباحث

ب- سيناريوهات الإنفاق الأسرى المقترحة وتقديرات الحد الأدنى للأجور السنوية المطلوبة:-

يوضح الجدول رقم (٣) تقدير متوسط الحد الأدنى للأجور السنوية المطلوبة لكل رب أسرة ضمن المجموعة الأولى من فئات الإنفاق الأسرى وهو مبلغ وقدرة نحو ٤٧٣١ جنية/سنة ، ويعرض الجزء التالي السيناريوهات المقترحـة لتقـديرات الحـد الأدنـى للأجـور السـنوية المطلوبـة للأسـرة علـى أسـاس أن متوسـط حجـم الأسـرة (شخصين) وبفرض أن عدد العاملين بالأسرة (١ أو ٢ من أعضاء الأسرة)، ثم مقارنة ذلك مع الحد الأدنى للأجر الشهري المحدد من قبل الحكومة(***Abdo&Soliman,2014***).

- *السيناريو رقم (١):* ويقوم هذا السيناريو على افتراض أن الأسرة تتكون من عضوين: زوج عامل وزوجة ربة منزل. ويتم حساب دخل الزوجة المتوقع علي أساس جميع بنود الإنفاق الرئيسية في الجدول رقم (٣) فيما عدا (الدخان، المسكن ومستلزماته ، الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة). وقد أظهرت النتائج أن رب الأسرة يتطلب دخل يقدر بنحو ٤٧٣١ جنية/ سنة، في حين يقدر المبلغ الإضافي المطلوب لربة المنزل للإنفاق على باقي البنود الأخرى بنحو٢٨٨٤ جنية/سنة. وهذا يعني أن هذه العائلة بحاجة إلى أجر إجمالي يقدر بنحو 7615 جنية/ سنة، أي نحو 634.5 جنية/ الشهر، وهو أقل من الحد الأدنى للأجر الشهري المحدد من الحكومة (١٢٠٠ جنية/ الشهر) بنحو ٥٦٥,٥ جنية/ شهر.

- *السيناريو رقم (٢):* ويقوم هذا السيناريو على افتراض أن الأسرة تتكون من عضوين أيضا: زوج عامل وزوجة عاملة. ومثل السيناريو الأول، فأن هذه العائلة بحاجة إلى أجر إجمالي يقدر بنحو ٧٦١٥ جنية/ سنة، أي نحو ٦٣٤,٥ جنية/ الشهر، وهو أقل من الحد الأدنى للأجر الشهري المحدد من الحكومة للزوجين (٢٤٠٠ جنية/ الشهر) بنحو ١٧٦٥,٥ جنية/ شهر.

وتشير هذه النتيجة إلى أن الحد الأدنى للأجر الشهري المحدد من قبل الحكومة كافي تماماً لنقل كل الأسر في المجموعة الفرعية الأولى من فئات الإنفاق من خط الفقر وتحديدا فوق UPL، حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد في اليوم من النفقات المطلوبة لكل أسرة نحو ١٠,٥٧ جنية، كما يبلغ متوسط نصيب الفرد في اليوم من الحد الأدنى للأجر الشهري حسب السيناريو الأول نحو ٢٠ جنية، وهو أعلى من UPL بنحو ٩,٤٣ جنية. في حين يبلغ متوسط نصيب الفرد في اليوم من الحد الأدنى للأجر الشهري حسب السيناريو الثاني نحو٤٠ جنية، وهو أعلى من UPL بنحو ٢٩,٤٣ جنية.

ويوضح الجدول رقم (٤) كيفية حساب مؤشرات سيناريوهات الإنفاق الأسرى المقترحة وتقديرات الحد الأدنى للأجور السنوية المطلوبة حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية للفئات أقل من ٢٠٠٠- ٥٠٠٠ جنية مصري.

جدول رقم (٤) : حساب سيناريوهات الإنفاق الأسرى المقترحة وتقديرات الحد الأدنى للأجور السنوية المطلوبة حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية للفئات أقل من ٢٠٠٠- ٥٠٠٠ جنية مصري.

بيان	السيناريو (١)	السيناريو (٢)
١- متوسط حجم الأسرة	**٢**	**٢**
٢- عدد أفراد الأسرة العاملين سواء الزوج أو الزوجة أو الاثنين معاً	**١**	**٢**
٣- الحد الأدنى للأجر الشهري المحدد من الحكومة	**١٢٠٠**	**٢٤٠٠**
٤- الأجور المطلوبة لتغطية نفقات كل فرد سنوياً	**٤٧٣١**	**٤٧٣١**
٥- الأجور المطلوبة لتغطية نفقات الزوجة العاملة أو غير العاملة سنوياً (جميع بنود الإنفاق الرئيسية مطروح منها الدخان، المسكن، الأثاث والتجهيزات المنزلية والصيانة)	**٢٨٨٤**	**٢٨٨٤**
٦- الحد الأدنى للأجور المطلوبة لتغطية نفقات كل أفراد الأسرة سنوياً (مجموع البند ٤+٥)	**٧٦١٥**	**٧٦١٥**
٧- الحد الأدنى للأجور المطلوبة لتغطية نفقات كل أفراد الأسرة شهرياً (قسمة البند ٦ على ١٢ شهر)	**٦٣٤,٥**	**٦٣٤,٥**
٨- قيمة الفرق بين الحد الأدنى للأجور المطلوبة لتغطية نفقات كل أفراد الأسرة شهرياً وبين الحد الأدنى للأجر الشهري (طرح البند ٧ من ٣)	**٥٦٥,٥**	**١٧٦٥,٥**
٩- مقارنة مع الحد الأدنى للأجر الشهري المحدد من الحكومة (مقارنة البند ٧ مع ٣)	**أقل**	**أقل**
١٠- مدى كفاية الحد الأدنى للأجر الشهري المحدد من الحكومة (البند رقم ٣)	**كافي**	**كافي**
١١- متوسط نصيب الفرد في اليوم من النفقات المطلوبة لكل أسرة (قسمة البند ٧ على ٣٠ يوم/٢ فرد)	**١٠,٥٧**	**١٠,٥٧**
١٢- متوسط نصيب الفرد في اليوم من الحد الأدنى للأجر الشهري المحدد (قسمة البند ٣ على ٣٠ يوم/٢ فرد)	**٢٠**	**٤٠**
١٣- تحديد قيمة الاقتراب من خط الحد الأدنى للفقر (UPL) (طرح البند ١١ من ١٢)	**٩,٤٣**	**٢٩,٤٣**
١٤- مدى الاقتراب من خط الحد الأدنى للفقر (UPL) (مقارنة البند ١٢ مع البند ١١)	**أعلى**	**أعلى**

المصدر : حسبت بواسطة الباحث

ب- مجموعات الإنفاق الرئيسية لفئات الإنفاق الأسرى أكثر من ٥٠٠٠ - ٢٠٠٠٠ جنية .

يتضح من الجدول رقم (٥) أن تقدير متوسط الحد الأدنى للأجور السنوية المطلوبة لكل رب أسرة تحت هذه المجموعة الفرعية من فئات الإنفاق هو مبلغ وقدرة نحو ٧٤٨٢ جنية/سنة موزعة على النحو التالي: ٣٢٧١ جنية للطعام والشراب، ٢١٢ جنية للتدخين والتبغ، ٢٥٥ جنية للملابس والأقمشة والأحذية، ٩٠٥ جنية للمسكن ومستلزماته، ١٨٣ جنية للأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة، ٤١٣ جنية للخدمات والرعاية الصحية، ١٧٠ جنية للنقل والمواصلات، ٩٢ جنية للاتصالات، ٤٥ جنية للترفيه والثقافة، ٨٤ جنية للتعليم، ١٨٠ جنية للفنادق والمطاعم،١٤٣ جنية للسلع والخدمات المتنوعة، والفرق وهو (1530 جنية) يشير إلى المدفوعات التحويلية.

جدول (٥): التوزيع النسبي لمجموعات الإنفاق الرئيسية لفئات الإنفاق الأسرى أكثر من ٥٠٠٠- ٢٠٠٠٠ جنية، وتقدير الحد الأدنى للأجور السنوية المطلوبة من رب الأسرة.

مجموعات الإنفاق الرئيسية	القيمة السنوية للإنفاق (جنية)	٢٠١٤-٢٠١٥ (%)
الطعام والشراب	٣٢٧١	٤٣,٧٢
التدخين والتبغ	٢١٢	٤,٤٧
الملابس، والأقمشة والأحذية	٢٥٥	٥,٣٨
المسكن ومستلزماته	٩٠٥	١٩,١٣
الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة	١٨٣	٣,٨٧
الخدمات والرعاية الصحية	٤١٣	٨,٧٣
النقل والمواصلات	١٧٠	٣,٥٨
الاتصالات	٩٢	١,٩٥
الثقافة والترفيه	٤٥	٠,٩٤
التعليم	٨٤	١,٧٧
الفنادق والمطاعم	١٨٠	٣,٨١
السلع والخدمات المتنوعة	١٤٣	٣,٠٣
إجمالي الإنفاق	٥٩٥٢	١٠٠,٣٩
الفرق (مدفوعات تحويلية)	١٥٣٠	٠,٣٩ -
إجمالي الإيرادات المطلوبة	٧٤٨٢	١٠٠

المصدر : حسبت بواسطة الباحث

ج- سيناريوهات الإنفاق الأسرى المقترحة وتقديرات الحد الأدنى للأجور السنوية المطلوبة:-

يوضح الجدول رقم (٥) تقدير متوسط الحد الأدنى للأجور المطلوبة لكل رب أسرة ضمن المجموعة الثانية من فئات الإنفاق وهو نحو٧٤٨٢ جنية/سنة، ويعرض الجزء التالي السيناريوهات المقترحة لتقديرات الحد الأدنى للأجور السنوية المطلوبة للأسرة على أساس أن متوسط حجم الأسرة (٢، ٣، ٤ أفراد) وبفرض أن عدد من أعضاء الأسرة عاملين، ثم مقارنة ذلك مع الحد الأدنى للأجر الشهري المحدد من قبل الحكومة.

- *السيناريو رقم (١):* ويقوم هذا السيناريو على افتراض أن الأسرة تتكون من عضوين: زوج عامل وزوجة ربة منزل. وقد أظهرت النتائج أن رب الأسرة يتطلب دخل يقدر بنحو ٧٤٨٢ جنية/ سنة، في حين يقدر المبلغ الإضافي المطلوب لربة المنزل للإنفاق على باقي البنود الأخرى فيما عدا (الدخان، المسكن ومستلزماته، الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة) بنحو٦١٨٢ جنية/سنة. وهذا يعني أن هذه العائلة

بحاجة إلى أجر إجمالي يقدر بنحو ١٣٦٦٤ جنية/ سنة، أي نحو ١١٣٨,٧ جنية/ الشهر، وهو أقل من الحد الأدنى للأجر الشهري المحدد من الحكومة (١٢٠٠ جنية/ الشهر) بنحو ٦١,٣ جنية/ شهر.

- *السيناريو رقم (٢):* ويقوم هذا السيناريو على افتراض أن الأسرة تتكون من عضوين أيضاً: زوج عامل وزوجة عاملة. ومثل السيناريو الأول، فأن هذه العائلة بحاجة إلى أجر إجمالي يقدر بنحو ١٣٦٦٤ جنية/ سنة، أي نحو١١٣٨,٧ جنية/ الشهر، وهو أقل من الحد الأدنى للأجر الشهري المحدد من الحكومة للزوجين العاملين (٢٤٠٠ جنية/ الشهر) بنحو ١٢٦١,٣ جنية/ شهر.

- *السيناريو رقم (٣):* ويقوم هذا السيناريو على افتراض أن الأسرة تتكون من ثلاثة أعضاء: زوج عامل، ربة منزل، وطفل واحد. ومثل السيناريو الأول، فأن (الأب والأم) بحاجة إلى أجر إجمالي يقدر بنحو ١٣٦٦٤ جنية/ سنة، ويقدر المبلغ الإضافي المطلوب للطفل أيضاً بنحو ٦١٨٢ جنية/ سنة، وهذا يعني أن هذه العائلة بحاجة إلى أجر إجمالي يقدر بنحو ١٩٨٤٦ جنية/ سنة، أي نحو ١٦٥٣,٨٣ جنية/ الشهر، وهو أعلى من الحد الأدنى للأجر الشهري المحدد من الحكومة للزوج العامل (١٢٠٠ جنية/ الشهر) بنحو ٤٥٣,٨٣ جنية/ شهر.

- *السيناريو رقم (٤):* ويقوم هذا السيناريو على افتراض أن الأسرة تتكون من ثلاثة أعضاء: زوج عامل، زوجة عاملة، وطفل واحد. ومثل السيناريو الثالث، فأن (الأب والأم) بحاجة إلى أجر إجمالي يقدر بنحو ١٣٦٦٤ جنية/ سنة، ويقدر المبلغ الإضافي المطلوب للطفل بنحو ٦١٨٢ جنية/ سنة، وهذا يعني أن هذه العائلة بحاجة إلى أجر إجمالي يقدر بنحو ١٩٨٤٦ جنية/ سنة، أي نحو ١٦٥٣,٨٣ جنية / الشهر، وهو أقل من الحد الأدنى للأجر الشهري المحدد من الحكومة للزوجين العاملين (٢٤٠٠ جنية/ الشهر) بنحو ٧٤٦,١٧ جنية/ شهر.

- *السيناريو رقم (٥):* ويقوم هذا السيناريو على افتراض أن الأسرة تتكون من أربعة أعضاء: زوج عامل، وزوجة ربة منزل، وطفلين في مراحل التعليم. ومثل السيناريو الثالث، فأن (الأب والأم) بحاجة إلى أجر إجمالي يقدر بنحو ١٣٦٦٤ جنية / سنة، ويقدر المبلغ الإضافي المطلوب للطفلين بنحو ١٢٣٦٤ جنية/ سنة، وهذا يعني أن هذه العائلة بحاجة إلى أجر إجمالي يقدر بنحو ٢٦٠٢٨ جنية/ سنة، أي نحو ٢١٦٩ جنية/ الشهر، وهو أعلى من الحد الأدنى للأجر الشهري المحدد من الحكومة للزوج العامل (١٢٠٠ جنية/ الشهر) بنحو ٩٦٩ جنية/ شهر.

- *السيناريو رقم (٦):* ويقوم هذا السيناريو على افتراض أن الأسرة تتكون من أربعة أعضاء: زوج عامل، وزوجة عاملة، وطفلين في مراحل التعليم. ومثل السيناريو الخامس، فأن (الأب والأم) بحاجة إلى أجر إجمالي يقدر بنحو ١٣٦٦٤ جنية/ سنة، ويقدر المبلغ الإضافي المطلوب للطفلين بنحو ١٢٣٦٤ جنية/ سنة، وهذا يعني أن هذه العائلة بحاجة إلى أجر إجمالي يقدر بنحو ٢٦٠٢٨ جنية/ سنة، أي نحو ٢١٦٩ جنية/ الشهر، وهو أقل من الحد الأدنى للأجر الشهري المحدد من الحكومة للزوجين العاملين (٢٤٠٠ جنية/ الشهر) بنحو ٢٣١ جنية/ شهر.

وتشير هذه النتائج السابقة للمجموعة الفرعية الثانية من فئات الإنفاق إلى أن الحد الأدنى للأجر الشهري المحدد من الحكومة كافي تماماً لنقل كل الأسر **في ظل السيناريو الأول والثاني** للخروج من الفقر وتحديدا فوق UPL، حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد في اليوم من النفقات المطلوبة لكل أسرة نحو ١٨,٩ جنية، كما يبلغ متوسط نصيب الفرد في اليوم من الحد الأدنى للأجر الشهري حسب السيناريو الأول نحو ٢٠ جنية، وهو أعلى من UPL بنحو ١,١ جنية. في حين يبلغ متوسط نصيب الفرد في اليوم من الحد الأدنى للأجر الشهري حسب السيناريو الثاني نحو٤٠ جنية، وهو أعلى من UPL بنحو ٢١,١ جنية.

أما بالنسبة للأسرة في ظل السيناريو الثالث، فتشير النتائج إلى أن الحد الأدنى للأجر الشهري المحدد من الحكومة غير كافي للحفاظ على نفقات أفراد الأسرة وسوف تلجأ الأسرة إلى الحصول على قروض، وتحديداً بالقرب من UPL، حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد في اليوم من النفقات المطلوبة لكل الأسرة نحو ١٨,٣ جنية، كما يبلغ متوسط نصيب الفرد في اليوم من الحد الأدنى للأجر الشهري نحو ١٣,٣ جنية، وهو أقل من UPL بنحو ٥,٠ جنية، أي أقل بنسبة ٢٧% من احتياجات هذه العائلة.

وفيما يتعلق بالأسرة في ظل السيناريو الرابع، فتشير النتائج إلى أن الحد الأدنى للأجر الشهري كافي تماماً لنقل هذه العائلة من الفقر، حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد في اليوم من النفقات المطلوبة لكل الأسرة نحو ١٨,٣ جنية، كما يبلغ متوسط نصيب الفرد في اليوم من الحد الأدنى للأجر الشهري نحو ٢٦,٧ جنية، وهو أعلى من UPL بنحو ٨,٤ جنية، أي أعلى بنسبة ٤٦% من احتياجات هذه العائلة.

وفيما يتعلق بالأسرة في ظل السيناريو الخامس، فتشير النتائج إلى أن الحد الأدنى للأجر الشهري غير كافي للحفاظ على نفقات أفراد الأسرة وسوف تظل الأسرة في حاجة إلى القروض ، وتحديداً بالقرب من LPL، حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد في اليوم من النفقات المطلوبة لكل الأسرة نحو ١٨,٠١ جنية، كما يبلغ متوسط نصيب الفرد في اليوم من الحد الأدنى للأجر الشهري نحو ١٠ جنية، وهو أقل من UPL بنحو ٨,٠١ جنية، أي أقل بنسبة ٤٤,٥% من احتياجات هذه العائلة.

وأخيراً وفيما يتعلق بالأسرة في ظل السيناريو السادس، تشير النتائج إلى أن الحد الأدنى للأجر الشهري كافي تماماً لنقل هذه العائلة من الفقر،حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد في اليوم من النفقات المطلوبة لكل الأسرة نحو ١٨,٠١ جنية، كما يبلغ متوسط نصيب الفرد في اليوم من الحد الأدنى للأجر الشهري نحو ٢٠ جنية، وهو أعلى من UPL بنحو ٢,٠ جنية، أي أعلى بنسبة ١١,١% من احتياجات هذه العائلة.

ويوضح الجدول رقم(٦) حساب سيناريوهات الإنفاق الأسرى المقترحة وتقديرات الحد الأدنى للأجور السنوية المطلوبة حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية للفئات أكثر من ٥٠٠٠- ٢٠٠٠٠ جنية مصري.

جدول رقم (٦) : حساب سيناريوهات الإنفاق الأسرى المقترحة وتقديرات الحد الأدنى للأجور السنوية المطلوبة حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية للفئات أكثر من ٥٠٠٠- ٢٠٠٠٠ جنية مصري.

بيان	سيناريو	سيناريو	سيناريو	سيناريو	سيناريو	سيناريو

	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
١- متوسط حجم الأسرة	**٢**	**٢**	**٣**	**٣**	**٤**	**٤**
٢- عدد أفراد الأسرة العاملين سواء الزوج أو الزوجة أو الاثنين معاً	**١**	**٢**	**١**	**٢**	**١**	**٢**
٣- الحد الأدنى للأجر الشهري المحدد من الحكومة	**١٢٠٠**	**٢٤٠٠**	**١٢٠٠**	**٢٤٠٠**	**١٢٠٠**	**٢٤٠٠**
٤- الأجور المطلوبة لتغطية نفقات كل فرد سنوياً	**٧٤٨٢**	**٧٤٨٢**	**٧٤٨٢**	**٧٤٨٢**	**٧٤٨٢**	**٧٤٨٢**
٥- الأجور المطلوبة لتغطية نفقات الزوجة العاملة أو غير العاملة سنوياً (جميع بنود الإنفاق الرئيسية مطروح منها الدخان، المسكن، الأثاث والتجهيزات المنزلية والصيانة)	**٦١٨٢**	**٦١٨٢**	**١٢٣٦٤**	**١٢٣٦٤**	**١٨٥٤٦**	**١٨٥٤٦**
٦- الحد الأدنى للأجور المطلوبة لتغطية نفقات كل أفراد الأسرة سنوياً (مجموع البند ٤+٥)	**١٣٦٦٤**	**١٣٦٦٤**	**١٩٨٤٦**	**١٩٨٤٦**	**٢٦٠٢٨**	**٢٦٠٢٨**
٧- الحد الأدنى للأجور المطلوبة لتغطية نفقات كل أفراد الأسرة شهرياً (قسمة البند ٦ على ١٢ شهر)	**١١٣٨,٧**	**١١٣٨,٧**	**١٦٥٣,٨٣**	**١٦٥٣,٨٣**	**٢١٦٩**	**٢١٦٩**
٨- قيمة الفرق بين الحد الأدنى للأجور المطلوبة لتغطية نفقات كل أفراد الأسرة شهرياً وبين الحد الأدنى للأجر الشهري (طرح البند ٧ من ٣)	**٦١,٣**	**١٢٦١,٣**	**٤٥٣,٨٣**	**٧٤٦,١٧**	**٩٦٩**	**٢٣١**
٩- مقارنة مع الحد الأدنى للأجر الشهري المحدد من الحكومة (مقارنة البند ٧ مع ٣)	**أقل**	**أقل**	**أعلى**	**أقل**	**أعلى**	**أقل**
١٠- مدى كفاية الحد الأدنى للأجر الشهري المحدد من الحكومة (البند رقم ٣)	**كافي**	**كافي**	**غير كافي**	**كافي**	**غير كافي**	**كافي**
١١- متوسط نصيب الفرد في اليوم من النفقات المطلوبة لكل أسرة (قسمة البند ٧ على ٣٠ يوم/٢ فرد)	**١٨,٩**	**١٨,٩**	**١٨,٣**	**١٨,٣**	**١٨,٠١**	**١٨,٠١**
١٢- متوسط نصيب الفرد في اليوم من الحد الأدنى للأجر الشهري المحدد (قسمة البند ٣ على ٣٠ يوم/عدد أفراد الأسرة)	**٢٠**	**٤٠**	**١٣,٣**	**٢٦,٧**	**١٠**	**٢٠**
١٣- تحديد قيمة الاقتراب من خط الحد الأدنى للفقر (UPL) (طرح البند ١١ من ١٢)	**أعلى**	**أعلى**	**أقل**	**أعلى**	**أقل**	**أعلى**
١٤- مدى الاقتراب من خط الحد الأدنى للفقر (UPL) (مقارنة البند ١٢ مع البند ١١)	**١,١**	**٢١,١**	**٥,٠**	**٨,٤**	**٨,٠١**	**٢,٠**

المصدر : حسبت بواسطة الباحث

وفى ضوء ما سبق فمن المتوقع أن تنتقل نحو ٤٨١٨ أسرة (من إجمالي العينة المسحية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والمقدرة بنحو ٩٠٠٩ أسرة) أو نحو ٥٣% من الفئات الفقيرة في العينة ، للخروج تماماً من دائرة الفقر كخطوة أولى نحو تحقيق الحد من الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية في إطار تطبيق سياسة الحد الأدنى للأجور الشهرية ضمن إطار إستراتيجية التنمية في مصر. بجانب ذلك فإن هناك بعض الأسر مثل الحالات الواردة في السيناريو الثالث والخامس من المجموعة الفرعية الثانية من فئات الإنفاق من المحتمل أن تسقط في عتبات الفقر واللجوء إلى القروض والجمعيات الأسرية نتيجة ارتفاع الأسعار بشكل متزايد من عام لآخر.

خامساً : نتائج وتوصيات البحث.

<u>في ضوء ما سبق يمكن استخلاص أهم النتائج التالية:-</u>

– يمثل رفع الحد الأدنى للأجور الشهرية في يناير ٢٠١٤محاولة من جانب الحكومة المصرية للاستجابة لمطالب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وهى تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحسين الأحوال المعيشية للشرائح محدودة الدخل في ظل الارتفاع المتواصل لأسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية.

– ارتفاع أسعار السلع والخدمات(معدل التضخم الحقيقي) في مصر بمعدلات أعلى بكثير من معدلات ارتفاع الرواتب والأجور الاسمية.

– يؤدى رفع الحد الأدنى للأجور الشهرية في ظل عجز الموازنة العامة للدولة إلى مشاكل اقتصادية متنوعة من أهمها زيادة تكلفة الإنتاج وزيادة معدلات التضخم والأسعار في ظل تراجع معدلات الإنتاج ، وكذلك تدهور قيمة العملة المحلية، بجانب التأثير السلبي على أصحاب الدخول الثابتة مثل المتقاعدين.

– بلغ معدل الفقر في مصر عام ٢٠١٥/٢٠١٤ نحو ٢٧,٨%، وقد يرتفع هذا المعدل في القرى إلى أكثر من ٥٠% ،وهو أعلى بنسبة ٤,٧% مقارنة مع عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨. بينما بلغ معدل الفقر المدقع نحو ٤,٤%، وهو أقل بنسبة ١,٧% مقارنة مع عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.كما بلغت الحدود الدنيا والعليا من خط الفقر القومي في مصر نحو ١٠,٧٤ جنيه، ١٣,٩ جنيه/ شخص/ يوم في عام ٢٠١٥/٢٠١٤ على التوالي، في حين تم تقدير خط الفقر المدقع بنحو 7.04 جنيه/ شخص / يوم.

– أظهرت النتائج أن أعلى معدلات الفقر المسجلة في مصر شملت كل من محافظات أسيوط (٦٦%)، وسوهاج (٦٥%)، وقنا (٥٨%). ومن ناحية أخرى سجلت محافظات البحر الأحمر والسويس وبورسعيد ودمياط أقل معدلات الفقر، حيث تم تقدير معدلات الفقر بها بنحو ٢% ، ٥%،٦,٧%، ١٠% على التوالي. كما أشارت النتائج إلى أن الدخل ومستوى التعليم، وحجم الأسرة، ونوع العمل، واستقرار العمل تعد أهم العوامل الرئيسية لمسببات الفقر في مصر.

– أظهرت النتائج أن نسبة إجمالي الإنفاق السنوي على الطعام والشراب بلغت نحو (٣٧,٦%) ثم المسكن وتجهيزاته بنحو (١٨,١%) يليه الخدمات والرعاية الصحية بنحو (٩,٢%) حيث تمثل هذه المجموعات أعلى نسبة من مجموعات الإنفاق السنوي للأسرة عام ٢٠١٥/٢٠١٤، ويعتبر الدخل وحجم الأسرة من أهم العوامل المؤثرة في إجمالي الإنفاق السنوي للأسرة. كما أشارت النتائج إلى أن متوسط الإنفاق السنوي للفرد على الطعام والشراب على أساس متوسط أسعار التجزئة بلغ عام ٢٠١٥/٢٠١٤ نحو ٣٢٧١ جنية/ سنة.

– أشارت النتائج إلى أن الحد الأدنى للأجر الشهري المحدد من قبل الحكومة كافي تماماً للحفاظ على نفقات أفراد الأسرة ونقل الأسر المكونة من زوجين عاملين وبدون أطفال في المجموعة الأولى من فئات الإنفاق أقل من ٢٠٠٠–٥٠٠٠ جنية/ سنة للخروج من دائرة الفقر.

– أشارت النتائج إلى أن الحد الأدنى للأجر الشهري المحدد من قبل الحكومة غير كافي تماماً للحفاظ على نفقات أفراد الأسرة وعدم نقل الأسر المكونة من زوج عامل وزوجة غير عامله وطفل واحد أو طفلين في المجموعة الثانية من فئات الإنفاق أكثر من٥٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠ جنية/ سنة للخروج من دائرة الفقر بل واحتمال لجوء الأسرة إلى الحصول على القروض نتيجة ارتفاع الأسعار بشكل متزايد من عام لآخر.

<u>وفى ضوء النتائج السابقة يمكن وضع بعض التوصيات للحد من تزايد الفقر وتحسين الأجور أهمها:–</u>

– ضرورة تعزيز برامج التمويل الصغير وتشجيع المشروعات الصغيرة من أجل التركيز على استهداف الفئات الفقيرة من خلال تقديم القروض الميسرة، وبرامج التدريب، والدعم التقني والمتابعة من أجل مساعدتهم على إنشاء المشروعات الناجحة المدرة للدخل(***Masood Ahmed and Hugh Bredenkamp,2013***).

– ضرورة تعزيز الاستثمارات وتشجيع جمعيات تنمية المجتمع في المناطق النائية التي ترتفع فيها معدلات الفقر بهدف دمج التنمية الاقتصادية في المناطق الفقيرة على نطاق واسع من خلال تمويل المشروعات الهادفة إلى خلق مزيد من فرص العمل وتوفير السكن والتعليم للفقراء في تلك المناطق وبخاصة في صعيد مصر.

– العمل على تعزيز وتوسيع شبكات الأمان والضمان الاجتماعي وبخاصة برنامج تكافل وكرامه وتفعيل دور المنظمات غير الحكومية بشكل أكثر فعالية للوصول إلى هذه المناطق الفقيرة.

– العمل على ترويج برامج فعالة لتنظيم النسل وبخاصة في المناطق الفقيرة، حيث أن الحكومة ليست المسئول الوحيد عن الفقر، بل هو مسئولية المواطنين الفقراء أيضاً نتيجة إعاقتهم للجهود المبذولة بشكل مستمر للقضاء على الفقر من خلال عدم الوعي والحد من التزايد السكاني المستمر.

– ضرورة توحيد الأجور الأساسية في الجهاز الحكومي والقطاع العام حسب التوصيف الوظيفي، بدلاً من التفاوت الكبير وغير العادل في دخول العاملين بنفس المؤهل والمهنة الواحدة.

– ضرورة أن يكون الحد الأدنى للأجور كافياً لتحقيق حياة كريمة للعامل من خلال قدرته على مواجهة احتياجاته اليومية من خلال رفع الحد الأدنى للأجور الشهرية الحالية من ١٢٠٠ جنية إلى ٢٠٠٠ جنية لامتصاص التأثيرات الناجمة عن سياسة تعويم الجنية المصري في نوفمبر ٢٠١٦ ، مع مراعاة ضرورة تغير هذا الحد الأدنى تلقائياً كل عام بنفس نسبة معدل التضخم، حتى لا تتراجع قيمته الحقيقية أو قدرته على شراء السلع والخدمات. بجانب ضرورة مراجعة الحد الأدنى للأجور كل ثلاث سنوات لمعالجة الآثار المحتملة لارتفاع الأسعار بأكثر من معدلات التضخم التي يتم رفع الحد الأدنى للأجور على أساسها سنوياً. وفي نفس الوقت تطبيق أدوات السياسات المالية والنقدية المناسبة للسيطرة على التضخم من أجل تحسين الظروف الاقتصادية والصحية للفئات الفقيرة للمساهمة في تحسين الأداء الاقتصادي وتحقيق الأهداف الإنمائية المرجوة(***مجلس الوزراء المصري،٢٠٠٩***).

– ضرورة رفع الأجر الأساسي للعامل سنوياً بنسبة معينة مقابل سنوات الخبرة ، بجانب نسبة زيادة تعادل معدل التضخم. بجانب وضع سقف محدد للدخول الشاملة (الأجر الأساسي مضافاً إليه كل البدلات والعمولات والحوافز والأرباح والمكافآت) لكل العاملين في الدولة بحيث لا يتجاوز أعلى دخل شامل لأي مستوى وظيفي نحو ١٥ ضعف الحد الأدنى للأجر الشامل.

– ضرورة أن يكون الأجر الأساسي للعامل هو أساس دخله من العمل، بحيث لا تزيد الدخول الإضافية من بدلات وحوافز وعمولات ومكافآت شهرية عن ١٠٠% من الراتب الأساسي للعامل.

– ضرورة مراعاة عدم ارتفاع الأجور في القطاع الحكومي بشكل يفوق القطاع الخاص بما يؤدى في النهاية إلى مزاحمته للقطاع الخاص في جذب العمالة.

- تصور مقترح للدراسات المستقبلية في مجال البحث :

١. أثر تحديد الحد الأدنى للأجور علي المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر مثل معدلات التضخم والبطالة، الإنتاجية ، سوق الأسهم ، سعر الصرف ، الاستثمار الأجنبي المباشر.
٢. أثر تحديد الحد الأدنى للأجور علي خفض معدلات الفقر في مصر.
٣. أثر تحديد الحد الأدنى للأجور علي عدالة توزيع الدخل في مصر.
٤. أثر تحديد الحد الأدنى للأجور علي سياسات الدعم في مصر.
٥. أثر تحديد الحد الأدنى للأجور علي الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص في مصر.
٦. التحديات والمشكلات التي تواجه تحديد الحد الأدنى للأجور في مصر.
٧. أهم التجارب الدولية في مجال تحديد الحد الأدنى للأجور.

هوامش البحث:

أ- المراجع العربية :

١. النجار أحمد السيد (٢٠١٣): ***دراسة تحليلية للمرتبات في مصر منذ يوليو ١٩٥٢ وحتى الآن*** ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ص ٢٤-٣١.
٢. خير الدين هناء،الليثى هبه(٢٠٠٦): ***العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر في مصر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥*** ،المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم (١١٥) القاهرة ، ديسمبر ، ص ص٨-١٣.
٣. الدعمي هدى زوير (٢٠٠٤): ***قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي***، دراسة تحليلية للفترة ١٩٧٠-١٩٩٨، رسالة ماجستير , كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة الكوفة، ص ص،٢٠٧-٢١١.

٤. سمير عبد الله (٢٠١٥): ***تقييم الآثار المحتملة لاعتماد سياسة الحد الأدنى للأجور في فلسطين*** ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) ، رام الله ، فلسطين، ص١٧-٢٣.
٥. الشامسي، سالم ميثاء(٢٠٠٤): ***السياسات السكانية والتحول الديموجرافي في الوطن العربي***، مع إشارة خاصة لدول مجلس التعاون، العين، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ص ص،٩٢-٩٥.
٦. الطحاوى منى (١٩٩٩): ***الاختلال بين الأسعار والأجور في الاقتصاد المصري وإمكانية تصحيحه باستخدام السياسة النقدية*** ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، (ع٤١٣)، مصر، القاهرة ، ص ص٦٦-٧١.
٧. رضوان سمير (٢٠١٠) : سياسات الأجور والإصلاح الاقتصادي في مصر ،مؤتمر سلسلة الأوراق البحثية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء المصري،(الورقة البحثية رقم 8) ، القاهرة ٢٨ مارس ، ص ١٩-٢٢.
٨. عبدالرزاق الفارس(٢٠١٠): ***الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ص،١٥٧-١٦٠.
٩. عبدالقادر على(٢٠٠٨): ***مؤشرات قياس الفقر والسياسات***، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص،١٤.
١٠.عدنان ، داود العذارى(٢٠١٠): ***دائرة الفقر المفرغة***، دار جرير، ط١، الخرطوم ، السودان، ص،١٢٤.
١١.عدنان بدران(٢٠٠٥): ***تقدير مؤشرات الفقر في الأردن لعامي 1997 ، 2002 بتطبيق الرقم القياسي لخط الفقر***، من خلال بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة للأعوام 1992 ، 1997 ، 2002 ، دائرة الإحصائيات العامة، ص،٦٤.
١٢.عبد الحميد ضحى، البرادعي ليلى (٢٠٠٩): إصلاح نظام الأجور للعاملين بالحكومة في مصر ،المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، ورقة عمل رقم ١٥١ ، القاهرة ، ص ٢٤.
١٣.العلمي، عبدالقادر(٢٠٠٢): ***الفقر ومسبباته***، مطبعة الرسالة، الرباط، المغرب، ص ص،٥٤-٥٦.
١٤.عمرو عادلي(٢٠١٤): ***الحد الأدنى والأقصى للأجور في مصر***، مركز كارنيغى للشرق الأوسط، ص،٤٤.
١٥.كريم كريمة(٢٠٠٥): ***دراسات في الفقر والعولمة :مصر والدول العربية***، ترجمة :سمير كريم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ص ص،١٢٢-١٢٦.
١٦.كشك حسنين(٢٠٠٣): ***إعادة إنتاج الفقر ومواجهته في القرية المصرية: دراسة ميدانية***, رسالة دكتوراه, غير منشورة, جامعة عين شمس ، ص ص،١٢٤-١٢٩.
١٧.لطفي سهير وآخرون(٢٠٠٠): ***الأسرة المعيشية والإنفاق الإجتماعى، الواقع والتطلعات***: دراسة مسحية بالعينة, المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية, القاهرة ، ص،٦٧.

١٨.مجلس الوزراء المصري – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار(٢٠٠٩): ***تجارب دولية ، استراتيجيات التصدي لمشكلة الفقر***، يناير ص،١٨.

١٩.مصطفى نشوى على (٢٠١٥): ***أثر الأجور على الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٤)***، جامعة الملك سعود ،ص٢٢١.

٢٠.معهد كاتو للدراسات الاقتصادية (٢٠١٤): ***رفع الحد الأدنى للأجور والتخفيف من حدة الفقر***، واشنطن ،ص ص ١٢٣-١٢٩.

٢١.المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية(٢٠١٠): ***دراسة اتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية***، الخرطوم، السودان ، ص،٨٤.

٢٢.ميشيل شوسوفسكي(٢٠٠١):***عولمة الفقر***، ترجمة جعفر علي حسين، السودان، بيت الحكمة، بغداد ص ص،١١٩-١٢٢.

٢٣.نعمه أديب (٢٠٠٣): ***خطوط الفقر ونسبة الفقراء في لبنان***، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، لبنان ، ص ص،٢٩-٣١.

ب - المراجع الأجنبية :

24. Abdo A. & Soliman N. (Drs); (2014): "***Food Expenditure as the Basis for Minimum Wage Determination***". Egyptian Journal of Agricultural Economics, Vol. (24), No. (3), September,pp.18-20.
25. Bell, Linda A. (2012) . ***"The Impact of Minimum Wages in Mexico and Colombia."*** Journal of Labor Economics 15(3): S102–S134.
26. Ellaithy, Heba, et.al.,(2004): ***poverty assessment in Egypt***, project sponsored by the Economic policy Initiative consortium,pp.32-35.
27. G. sahal &Ibrahim mohamed.(2011): ***crossing the poverty line: the Destiny of Sudanese Middle – class public sector Employees***. Organization for social science Research in Eastern and southern Africa (OSSREA),pp.76-79.
28. Lemos, Sara. (2013). ***Minimum Wage Effects in a Developing Country.*** University of Leicester Discussion Paper No.24. Leicester, United kingdom: University of Leicester, Economic Department.
29. Lustig, Nora Claudia and Darryl McLeod. (2012). ***"Minimum Wages and Poverty in Developing Countries: Some Empirical Evidence."*** In Minimum Wage and Poverty in Developing Countries, Chapter Three. Washington, D.C., United States: Labor Markets in Latin America, Brookings Institution Press.
30. Masood Ahmed and Hugh Bredenkamp;(2013): ***Supporting Poverty Reduction in Low-Income Developing Countries***: The International Community's Response; Website of the International Monetary Fund,pp.93-95.
31. Michael J. Austin, PhD, Editor;(2006): ***Understanding Poverty From Multiple Social Science Perspectives***; A Learning Resource for Staff Development In Social Service Agencies; School of Social Welfare; University of California, Berkeley; August,pp.117-120.
32. Ted K. Bradshaw;(2006): ***Theories of Poverty and Anti-Poverty Programs in Community Development***; Rural Poverty Research Center; Working Paper No. 06-05; February,p.230.
33. The Central Agency for Public Mobilization and Statistics,(2001): ***Household Income, Expenditure, and Consumption Survey in Egypt***, 1999/2000,pp27-31

34. The Central Agency for Public Mobilization and Statistics,(2010): ***Poverty Indicators, Household Income, Expenditure, and Consumption Surveys in Egypt***, 2008/2009,pp.35-37.
35. The Central Agency for Public Mobilization and Statistics,(2014): ***Poverty indicators,2012/2013***,pp.47-51.
36. The Central Agency for Public Mobilization and Statistics,(2016): ***Household Income, Expenditure, and Consumption Survey in Egypt*** , 2014/2015; Main Commodities under Food & Drinks' Expenditure Group, Unpublished Data,pp.43-47.
37. The United Nations, (2013): ***Human Development Report***,pp.55-63.

The impact of Minimum Wages policy on consumption spending and poverty in Egypt

Assistant Prof. Ezzat Molouk Kenawy

Department of Economics and Public Finance - Faculty of Commerce- Kafr El -Sheikh University

Abstract:

The constantly increasing poverty rates in the developing countries in general and in Egypt in particular, represent one of the most important challenges the realization process of development objectives. In early January 2014, the Egyptian government decided to implement the monthly wage-minimum policy as one of the general policy tools to realize the objectives of: curbing the increasing poverty rates, realization of social justice in order to enable the public of meeting their daily consumption needs including total spending on different goods and services. The study aims to estimate the required monthly wages minimum particularly after the recent prices rising. Such wages minimum will be compared to those implemented by the government to determine whether the policy usefulness will help the poor to get rid of poverty circle. The study has relied on the descriptive quantitative analytical approach through using the results of family budget. The study has used the survey on income, spending and consumption conducted by the central body for public mobilization and statistics in 201٤/201٥. The findings indicate that one of the most important factors causing poverty in Egypt are namely income, family size, work type, and work stability. Implementation of monthly wages minimum in Egypt will expectedly lead to the transition of about 53% of poor families to get rid of poverty circle. However with the recent prices of goods and services, this policy will probably add new categories to poverty circle. Findings also indicate that the prices of goods and services (real inflation rate) soar with much higher rates than the rise of nominal wages and salaries. The study has recommended the necessity of regular reconsideration of the monthly wages minimum policy in order to be consistent with inflation and prices rising. This will help reduce poverty and improve wages and economic conditions of the poor categories in order to enable them contribute to the economic performance. Therefore, it will help realize the development goals. The study has recommended as well the necessity of expanding the social security and safety and effective activation of the non-governmental organizations role to develop the poor areas.

Keywords: the monthly minimum wages policy, income, spending and consumption, spending on goods and services group , poverty indicators.